النهج الديمقراطي

إلى الأمام
عن أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵜⵣⵎⵔⴰⵟⵉ

■ العدد : 628 ■ من 13 الى 19 نونبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

خطة ترامب المفروضة وضرورة استمرار صمود الشعب الفلسطيني

09 08 07

وسام فقعاوي:

ضيف العدد

مسالة نزع السلاح والوصاية، بحاجة لدرجة عالية من التكاتف والوحدة بين قوى المقاومة وقواعدها الشعبية، من أجل إفشالهما...

15

حركة جيل : Z الدرس السياسي الراهن

06

الإبادة الجماعية عبر التاريخ ودور الشبيبة في مواجهتها

12

كلمة العدد:

كانت ولا زالت السياسة الخارجية جزءا من السياسية الداخلية

تاريخ المغرب بدوره يؤكد هذه المقولة في الماضي البعيد كما في الماضي القريب بله في الوضع الراهن. فالنظام القائم ببلادنا، شأنه شأن جميع الأنظمة، يستعمل السياسة الخارجية لخدمة مصالحه الداخلية والخارجية ومعها مصالح الكتلة الطبقية السائدة وحلفائها في المعسكر الامبريالي والرجعي.

وللتدليل على ذلك يمكننا استعراض أحداث بعينها والتي عند تمحيصها نجد السبب في اعتماد تلك السياسات ينطلق أساسا من رغبة النظام في حل أزمة داخلية خانقة:

+ بالرجوع إلى سنتي 1971 و1972 عندما بادر النظام بإرسال تجريده من الجيش إلى سوريا للمشاركة في حرب أكتوبر 1973. إنه لمن السهل إدراك سبب هذه المبادرة، إذا استحضرنا ما حصل بين الجيش والمؤسسة الملكية في محاولة انقلابين متتاليين. فلخدمة سياسة النظام وحتى يظهر بمظهر النظام الوطني المساند الفعلي للقضية الفلسطينية والداعم للأنظمة المتواجهة مع العدو الصهيوني، بادر النظام بإرسال تجريدة من الجيش إلى سوريا وهو بذلك يسعى إلى ضرب عصفورين بحجر واحد.

+ في خطاب مفاجئ بنيروبي يوم 26 يونيو 1981 أعلن رئيس الدولة الحسن الثاني قبوله إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية أمام مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المنعقد بنيروبي. وجدير بالتنويه أن هذا الخطاب جاء بعد 6 أيام من انتفاضة 20 يونيو 1981 والتي سقط فيها العشرات من القتلى برصاص الأمن والجيش والمئات من الجرحى والمعطوبين والمعتقلين. إن الوضع المتأزم الداخلي والذي فرض جلب العسكر لقمع المحتجين وجه النظام في سياسته الخارجية لقبول الاستفتاء بالصحراء من أجل تبريد تلك الجبهة والتفرغ للداخل.

+ أما في سياسته الخارجية تجاه افريقيا فقد اعتمد النظام على مسارين اثنين بعد عزلة شددت الخناق عليه طوال عدة عقود:

– تمثل المسار الأول في ما يسمى بالديبلوماسية الاقتصادية بحيث دشنت مرحلة تأسيس شراكات مع دول أو مع مستثمرين أفارقه، وهكذا فتح المجال أمام استغلال مناجم الذهب أو تطوير استعمال المنتجات الفوسفاتية إلى توسيع النشاط البنكي والمالي في عدة دول افريقية. مما لا شك فيه جاءت هذه السياسة بعد أن استفحلت قبضة العائلات وشركاتها الاحتكارية بالمغرب، مما تولد عنه تدمر متصاعد من طرف فئات من البرجوازية الاحتكارية، فاقتضت سياسة النظام موازبة أبواب افريقيا أمامها لتشارك من سبقها إلى افريقيا وإعطاء إشارة اقتسام المنافع.

– أما المسار الثاني، فكان على الصعيد السياسي والرغبة في مغادرة سياسة الكرسي الفارغ في الاتحاد الافريقي والقبول بالرجوع إلى هذه المنظمة بعد الاتفاق على قانونها الداخلي واحترام قواعد العمل بها؛ وهذا يعني قبول عضوية جميع الدول المنتمية لمنظمة الوحدة الافريقية وقد عقد البرلمان دورة خاصة بالموضوع.

– وأخيرا يمكن إدراج سياسة إخراج التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى العلن والتوقيع على خطة ابراهام بتوجيه وقيادة إدارة ترامب، وبعد تلقي وعود تبني مشروع الحكم الذاتي الذي ولد شبه ميت وإمكانية اعطائه إمكانية العيش وقوة الأمر الواقع.

من خلال هذه الأمثلة وغيرها يتضح أن السياسة الخارجية للنظام كانت دائما جزءا أساسيا من سياساته الداخلية لإحكام القبضة على مجمل الطبقات الشعبية وإدامة الهيمنة الايديولوجية والسياسية، أو من أجل رأب الصدع داخل مكونات الكتلة الطبقية السائدة ولجم التناقضات الداخلية لهذه الكتلة ومنع تفاقمها.

هكذا علينا قراءة هذه السياسات وتحليلها حتى لا تختلط علينا الأمور ونتحول إلى قوى تتناقض في رؤيتها للصراع الطبقي. ومتى حصل هذا الخلط في المواقف والأهداف ضاعت بوصلة النضال، الأمر الذي له من دون شك تأثير كبير على رؤية الجماهير الشعبية لنا كقوة سياسية مناضلة، وهو ما يدفعها إلى الشك في خطنا الكفاحي واستقلالية رؤيتنا وإرادتنا في تحرر بلادنا من قبضة الهيمنة الردعية والامبريالية والصهيونية.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

فقدان الرفيق سيون أسيدون خسارة كبيرة للحركة الديمقراطية والتقدمية المغربية والأممية

تلقينا في حزب النهج الديمقراطي العمالي ببالغ الحزن والأسى فاجعة رحيل الرفيق سيون اسيدون، أحد رموز اليسار الجذري بالمغرب والذي ظل وفيا لمبادئه الوطنية والأممية رغم ما عاناه من قمع رهيب في زنازين النظام.

وبعد خروجه من السجن واصل نضاله من أجل تحرير الشعب من براثن الاستبداد والفساد، متحديا مختلف أساليب التضييق والقمع، مستصغرا كل المحاولات الإغرائية للنظام تجاهه منذ سنوات.

عاش الرفيق سيون أسيدون مناضلا صلبا شامخا حاملا على عاتقه مهام تحرير الطبقات الشعبية من القهر والاستبداد، كما حمل هم تحرير الشعب الفلسطيني من الاحتلال الصهيوني المجرم، من خلال تكريس جهوده لإسناد كفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته الوطنية، وعبر قيادته لحملة مقاطعة البضائع والاستثمارات الصهيونية أو الشركات المدعمة له "B.D.S" ودوره الكبير في نضال الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع التي كان عضوا في سكرتاريتها الوطنية.

إن فقدان الرفيق سيون أسيدون هو خسارة كبيرة للحركة الديمقراطية والتقدمية المغربية والأممية. وما زال لغز أسباب وفاته لم تتضح بعد، بالرغم من مطالبة الصف التقدمي والديمقراطي بإجراء تحقيق نزيه ومستقل للوقوف على أسباب الوفاة والكشف عن نتائجه أمام الرأي العام.

لروح الفقيد السلام والطمأنينة، وعهدا على مواصلة النضال حتى تحرير الشعب المغربي من الاستبداد والفساد وإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاشم والاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني من أجل استقلاله و تحرره من الصهيونية.

المكتب السياسي:
7 نونبر 2025

كلمة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تأبينا للرفيق المناضل سيون أسيدون

خلال مراسيم تشييع جثمان المناضل الكبير الفقيد سيون اسيدون والتي حضرها عدد كبير من رفيقاته ورفاقه حاملين الراية الفلسطينية والكوفية واصدقائه ومن مناضلين من مختلف مكونات الشعب المغربي...، القيت كلمة باسم الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع القاها الرفيق الطيب مضماض جاء فيها:

إنها لمهمة رهيبة أن نقف اليوم لننعيك أمام أهلك ورفاقك ورفيقاتك الحاضرين منهم وغير الحاضرين.

سيون أسيدون، أيها الرجل الكريم، أيها المناضل الشهم...ها نحن اليوم: رفاقك ورفيقاتك، أصدقاؤك وصديقاتك، نقف إلى جانبك على قبرك لنستودعك ثرى هذا الوطن الذي أحببته بلا حدود، وقدمت من أجل شعبه سنوات من شبابك في المعتقلات والسجون وتضحيات جسام، ذقت فيها الاختطاف والتعذيب وكل ضروب الحرمان.

تويوتا ورفيقنا سيون أسيدون

ها هم المناضلون والمناضلات الذين تقاسمت معهم أجمل وأنبل الأحلام وساحات النضال، ينعونك ويذرفون دموع الحزن، على فراقك، وهم يودعونك الوداع الأخير، وهم يحملون مسؤولية معرفة الحقيقة حول لغز الحادثة التي كانت السبب في رحيلك قبل الأوان.

عشت حرا شريفا صامدا ومناضلا على مختلف الجبهات، تحملت الشدائد وقمت بالواجب، وكفيت ووفيت، ولم تبدل تبديلا.

عشت أمميا، حاملا فلسطين في قلبك، وجبت الشوارع والساحات، رافعا رايتها خفاقة، وواجهت العنصرية الصهيونية بشجاعة عز نظيرها. قارعت سردية الحركة الصهيونية وأكاذيبها. علمت وكونت وربيت أجيالا من الشباب على النضال والمقاومة على كل الواجهات، الفكرية والحقوقية والتاريخية والقانونية.... زرعت وسط هذا الشعب المقاطعة للكيان الصهيوني والشركات والمؤسسات والعلامات التجارية الداعمة له.

فأصبحت رمزا للقضية الفلسطينية لدرجة لا يمكن معها تصورك بدون الكوفية وبدون راية فلسطين أينما حلت وارتحلت...

رحلت عنا، رفيقنا الغالي، ونحن في أشد الحاجة إليك، إلى نظرتك الثاقبة واقتراحاتك الجريئة الصائبة، وإلى معلوماتك الواسعة حول أنواع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، حول سفن الإبادة التي استباحت موانئ بلادنا، وحملات الدعم والمقاطعة...، إلى مشاكساتك ... إلى لطفك وابتسامتك... إلى كل ما رمزت إليه دوما من تضحية وصدق ونبل وسخاء.

رحلت عنا والشعب الفلسطيني يحقق انتصارات وملاحم، وقضيته تقلب موازين القوى لدى شعوب العالم.

يكفيك فخرا أنك تركت رسالة ستتناقلها الأجيال، وهي، الحرية بوصلتنا، وعنوانها فلسطين التي التفت حولها شعوب العالم...

نم قرير العين، رفيقنا، استرح قليلا، لقد قمت بالواجب وأديت الرسالة.

إنا على الدرب سائرون ...
وإنا على العهد باقون...

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الدار البيضاء 09 نوفمبر 2025

الجبهة الشعبية تنعي المناضل الأممي الكبير سيون أسيدون

أحد أبرز المدافعين عن القضية الفلسطينية والفاعلين الأساسيين في حملات مقاطعة الاحتلال

تنعى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى جماهير شعبنا الفلسطيني، وإلى القوى المناضلة من أجل الحرية والعدالة عبر العالم، المناضل المغربي الأممي الكبير سيون أسيدون، عضو قيادة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، الذي رحل اليوم بعد معاناة طويلة مع الآثار البليغة على إثر حادث تعرض له.

لقد شكّل الراحل نموذجاً للمناضل المبدئي الذي لم يتردد يوماً في الوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة، وفي مقدمتها شعبنا الفلسطيني، مكرّسًا حياته للدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والاستغلال. وكان من الشخصيات البارزة في الحركات المناهضة للاستعمار والتمييز، ومن الفاعلين الأساسيين في حملات مقاطعة الاحتلال، وضد سفن الإبادة التي تحمل السلاح والذخيرة والعتاد إلى جيش الاحتلال، مقدّماً إسهامات رائدة في مواجهة سياسات القمع والإبادة التي يمارسها الاحتلال الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني.

إن رحيل المناضل الأممي سيون أسيدون يعتبر خسارة كبيرة لحركة التضامن الأممي مع شعبنا الفلسطيني، ولجميع القوى الحية المدافعة عن الحرية والعدالة، وللفضاء الإنساني عامة، فقد كان حضوره وإسهاماته ركيزة أساسية في مواجهة الظلم والانتصار لقضايا الشعوب العادلة.

تتقدم الجبهة بأحر التعازي إلى عائلة الراحل وأصدقائه، وحركة التضامن الدولية، وإلى كل من عرفوه في ميادين النضال. وتؤكد أن مواقفه ومبادئه الإنسانية والتزامه العميق بقضية فلسطين سيظل جزءًا من الذاكرة الحية للجبهة وللحركة الوطنية الفلسطينية، ومن الإرث النضالي الأممي.

المجد لروح المناضل الأممي، ولذكراه التي ستبقى حية في مسيرة النضال الأممي

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
7 نوفمبر/تشرين ثاني- 2025

تخليد الذكرى الأربعين لاستشهاد المناضل أمين تهاني

زيارة قبره وندوة حول الاعتقال السياسي بالمغرب

نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة يوم الأحد 09 نونبر 2025، أنشطة تخليدية للذكرى الأربعين لاستشهاد المناضل أمين تهاني، أحد رموز اليسار الماركسي اللينيني ومنظمة "إلى الأمام"، المدافع عن حرية الفكر وحق الشعب المغربي في الكرامة والعدالة الاجتماعية.

زيارة قبر الشهيد

استهلت فعاليات اليوم صباحًا بزيارة قبر الشهيد بمقبرة سيدي المختار بمدينة وجدة، حيث وقف الحضور دقيقة تأمل، وألقى الكاتب المحلي للحزب كلمة أمام قبر الشهيد جدد فيها العهد بمواصلة النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. ورفع المشاركون شعارات تدين تعذيب أمين تهاني ومنعه من تلقي دواء مرض الربو، الأمر الذي أدى إلى استشهاده تحت سوط الجلاد

– الندوة الفكرية حول الاعتقال السياسي

في المساء، نظمت الندوة الفكرية بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بوجدة تحت شعار «حتى لا ننسى شهداءنا». افتتحت الندوة بالوقوف دقيقة صمت ترحّمًا على أرواح الشهيد أمين تهاني وكافة شهداء الشعب المغربي، و الفقيد القائد المصطفى براهمة، المناضل سيون أسيدون، والمناضل حسن با الحسن، لتأكيد استمرار روح التضحية والنضال عبر الأجيال.

المحور الأول: تجربة الاعتقال السياسي وأدب السجون

المداخلة الأولى قدمها الأستاذ الحسن أشهبون، تناول فيها الاعتقال السياسي بالمغرب وركز على الجرائم التي ارتكبها حزب الاستقلال والنظام في حق المعارضين السياسيين وفق أدبيات السجون. وأوضح أن تجربة الاعتقال تشكّل مرآة للتحولات السياسية والاجتماعية بالمغرب، كما تطرّق إلى الاغتيالات والاعتقالات السياسية التي شملت المعارضين السياسيين بكل انتماءاتهم، ومن بينهم مناضلو جيش التحرير، والماركسيون اللينينيون ومنظمة "إلى الأمام".

المحور الثاني:

الرفيق عبد الحفيظ إسلامي، عضو المكتب السياسي للحزب، قدّم قراءة موضوعية لمشروع منتدى الحقيقة والإنصاف وهيئة الإنصاف والمصالحة، مع تقييم حصيلتها في ضوء استمرار الاعتقالات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان. وأكد أن مطلب الحقيقة والإنصاف لا يزال قائمًا، مبرزًا أن غياب الإرادة الحقيقية لتحقيق العدالة الانتقالية يكرّس استمرار الانتهاكات السياسية والاجتماعية في المغرب.

النقاش والمخرجات:

عرفت الندوة نقاشًا غنيًا شارك فيه الرفاق والرفيقات، حيث تم التأكيد على ضرورة إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وبناء جبهة نضالية موحدة للدفاع عن الحريات وحق الشعب المغربي في الكرامة والعدالة الاجتماعية. كما تم التذكير بدور المناضلين الشهداء في ترسيخ قيم المقاومة ضد الاستبداد والاستغلال والتبعية.

اختتام اللقاء

اختتمت الندوة بتجديد العهد لروح الشهيد أمين تهاني ولكل الشهداء، مؤكدين أن النضال من أجل الحرية وحقوق الإنسان لا يمكن فصله عن مواجهة الاستبداد والاستغلال.

بوسماحة بهلول

الوقفة الوطنية التضامنية مع عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك أمام المعرض الدولي للنسيج بالدار البيضاء في دورته 22

علال الجديد

في إطار دعم عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك بمكناس في معركتهم البطولية «معركة الكرامة» والتي دخلت عامها الرابع،دعت اللجنة الوطنية لدعم عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك وتنزيلا لبرنامجها النضالي، إلى وقفة وطنية أمام المعرض الدولي للنسيج بالدار البيضاء المنظم من طرف الجمعية المغربية لصناعة النسيج يوم الخميس 6 نونبر 2025 احتجاجا على السماح للشركة المشاركة في هذا المعرض وهي المتورطة في تشريد أكثر من550 عامل وعاملة بمدينة مكناس تحت ذريعة الإفلاس بينما تنشئ شركات جديدة داخل وخارج المغرب ،وللتذكير ،لها باع طويل في إغلاق المؤسسات الإنتاجية ،خاصة في قطاع النسيج ،كما حدث مع « سيبوس» و« مغرب اينيفورم» و «سيكوشمس» وحاليا « سيكوم/ سيكوميك».

إغلاق هذه المؤسسة الإنتاجية، كما سبق أعلاه، شرد أزيد من 550 عامل وعاملة أغلبيتهم نساء قضوا سنوات عديدة في خدمة الشركة وألقي بهم وبهن في الشارع وصاحب ذلك مآسي اجتماعية وأمراض مزمنة ووفيات وفقدان البصر والشلل النصفي وأمراض السرطان في غياب أي حماية اجتماعية، وأدى هذا الوضع المأساوي إلى تشريد أسر بأكملها وانقطاع مجموعة من الأبناء عن الدراسة وتفكيك أسر أخرى، إنها معاناة دائمة.

رغم حجم المعاناة، يخوض العمال والعاملات نضالا بطوليا من أجل حقوقهم المشروعة ومن أجل الكرامة، رافعين شعار « الموت ولا المذلة». وما تزال العاملات والعمال في اعتصامهم المفتوح أمام المؤسسة الفندقية لصاحبها مالك الشركة التي شردتهم، تحت خيام بلاستيكية تنعدم فيها أدنى مقومات الحياة الكريمة، أمام صمت مريب وغير مفهوم للجهات المسؤولة محليا، جهويا ووطنيا.

أمام هذا الصمت وهذا التجاهل لهذا النزاع الاجتماعي الذي عمر طويلا وفي إطار الدعم والتضامن، دعت اللجنة الوطنية لدعم عمال وعاملات سيكوم سيكوميك إلى وقفة وطنية أمام المعرض الدولي للنسيج المنعقد بالدار البيضاء يوم 6 نونبر 2025، احتجاجا على مشاركة هذه الشركة المتورطة في تشريد العمال والعاملات، داعية الجهات المنظمة للمعرض الدولي إلى رفض مشاركتها، معتبرة إياها « تناقضا مع روح اتفاقية الاتحاد الدولي النقابات التي تلزم الشركات لاحترام حقوق العمال وضمان ظروف عمل إنسانية».

حضر الوقفة، الى جانب أعضاء اللجنة الوطنية والمحلية لدعم عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك، عدد من المناضلين والمناضلات من مشارب مختلفة من هيئات حقوقية وسياسية ونقابية وجمعوية ومجتمع مدني، خاصة من مدن الرباط والدار البيضاء والمحمدية وبن سليمان وبرشيد وابن احمد ومكناس. ومع الأسف وكالعادة، لم تخل الوقفة من تدافع ومحاصرة للعمال والعاملات أمام مدخل المعرض.

سبق للجنة الوطنية في بلاغها الداعي للوقفة أن دعت الجهة المنظمة للمعرض بعدم السماح لهذه الشركة المنتهكة لحقوق العمال بالمشاركة لأن مشاركتها تعتبر « تبييضا لممارساتها التعسفية» داعية الحكومة التدخل العاجل لفض هذا النزاع الاجتماعي الذي عمر طويلا إسوة بحالات مماثلة كملف « إكوز بقصبة تادلة « و» كوطيف وسيمف» بفاس حيث تحملت الدولة المسؤولية في حل هذه الملفات.

خلال الوقفة ،ألقيت كلمة اللجنة الوطنية عبرت فيها عن تضامنها ودعمها لنضالات هذه الفئة المنتهكة حقوقها، داعية كل الإطارات التقدمية لدعم هذه المبادرة وتوسيعها والضغط من أجل الاستجابة الفورية لمطالب العمال و العاملات .أعقبتها كلمة الكاتب المحلي لنقابة عمال و عاملات سيكوم سيكوميك ،أطلع من خلالها الحضور بالوضع المزري الذي تعيشه الطبقة العاملة بمكناس وظروف الاعتصام وبالمآسي الاجتماعية والمالية التي يعيشها العمال والعاملات جراء هذا الاغلاق ومحنتهم مع الشكايات الكيدية التي تذبح ضدهم وضد مكتبهم النقابي من طرف صاحب الفندق والسلطات المحلية ومن طرف البيروقراطية النقابية بمكناس.

وللتذكير، وفي إطار تنزيل برنامجها النضالي الداعم للعمال والعاملات وبتنسيق مع اللجنة المحلية بمكناس، تعتزم اللجنة الوطنية تنظيم قافلة تضامنية للعمال والعاملات في معتصمهم/ هن لم يعلن عن تاريخها بعد ووقفة يوم 24 دجنبر من السنة الجارية.

رغم الواقع المرير والمعاناة وقساوة الظروف، فإن جذوة النضال ظلت متقدة فيهم و وفيهن، مجددين نداءهم لكل الضمائر الحية لمساندتهم/ هن في « معركة الكرامة والصمود» .

بيان الجمعية حول التطورات الخطيرة التي تمس حقوق الشعوب

تتابع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بقلق بالغ تدهور الأوضاع الحقوقية والإنسانية في عدد من مناطق العالم، حيث تتعرض إرادة الشعوب وحقوقها الأساسية لأبشع أشكال الانتهاك، في ظل صمت دولي مريب وتواطؤ القوى الإمبريالية التي تسعى لفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية.

▪ أولًا – في فلسطين:

تدين الجمعية المغربية لحقوق الانسان بشدة خرق رئيس حكومة الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو لاتفاق الهدنة، وعودة آلة القصف الوحشي التي تستهدف المدنيين العزّل في قطاع غزة، بما في ذلك النساء والأطفال والمستشفيات ومخيمات النازحين. إن هذه الجرائم تمثل استهتارًا صارخًا بالقانون الدولي الإنساني وبقرارات الأمم المتحدة، وتؤكد الطبيعة الإجرامية للاحتلال القائم على الإبادة والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني الصامد.

▪ ثانيًا – في السودان:

تعبر الجمعية المغربية لحقوق الانسان عن تضامنها العميق مع الشعب السوداني الذي يعيش مأساة إنسانية متواصلة خاصة في منطقة الفاشر جراء جرائم قوات الدعم السريع، من قتل واغتصاب وتهجير قسري ونهب للممتلكات. وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم لوقف هذه الجرائم ومحاسبة المسؤولين عنها، وضمان وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين دون قيد أو شرط.بدل وصول الأسلحة البريطانية لعصابات الجنجويد المسماة قوات الدعم السريع

▪ ثالثا – في فنزويلا:

تستنكر الجمعية المغربية لحقوق الانسان استمرار التحرش بفنزويلا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت قواتها البحرية أمام السواحل الفنزويلية في تهديد مباشر لهذا البلد، إضافة إلى التدخل المستمر في شؤونه الداخلية، وآخرها الخطوة السياسية الموجهة المتمثلة في منح جائزة نوبل للسلام لزعيمة المعارضة بهدف تقويض الشرعية الوطنية وزعزعة الاستقرار السياسي في هذا البلد الأمريكي اللاتيني. إننا نؤكد دعمنا الكامل لحق الشعب الفنزويلي في تقرير مصيره بحرية واستقلال، بعيدا عن كل أشكال الوصاية أو الابتزاز الدولي.

▪ رابعا – في مدغشقر:

تعرب الجمعية المغربية لحقوق الانسان عن انشغالها العميق بتدهور الوضع السياسي والأمني في مدغشقر بعد انتفاضة جيل الشباب «جيل زاد»، وما تبعها من فوضى وانقلاب عسكري أعاد البلاد إلى أجواء عدم الاستقرار والانقسام. وتدعو إلى احترام إرادة الشعب المدغشقري وفتح حوار وطني شامل يفضي إلى انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة.

▪ خامسا – في كولومبيا:

تعبر الجمعية المغربية لحقوق الانسان عن تضامنها مع الشعب الكولومبي ورئيسه المنتخب ديمقراطيًا، الذي يتعرض لحملة تهديدات واستفزازات من قبل الاحتلال الصهيوني، على خلفية المواقف المبدئية التي عبّر عنها دفاعًا عن الشعب الفلسطيني وإدانة لجرائم الإبادة في غزة. وتعتبر الجمعية أن هذه التهديدات تمس السيادة الوطنية لكولومبيا وتمثل سلوكًا عدوانيًا مرفوضًا يخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو جميع القوى الحية في العالم إلى دعم الموقف الكولومبي المستقل في وجه الضغوط الإسرائيلية وحلفائها.

ويعد تجميد إدارة ترامب اموال الرئيس الكولومبي كما حصل مع المناضلة الأممية فرانشيسكا البانيز ارهابا اقتصاديا في حق المدافعين على حقوق الانسان.

▪ سادسا في نيجيريا:

ندين بشدة التهديدات التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستخدام القوة ضد نيجيريا بذريعة حماية المسيحيين الذين يتعرضون لأعمال عنف، إضافة إلى تهديده بوقف المساعدات عنها. وقد أوضحت الرئاسة النيجيرية أن الهجمات الإرهابية لا تستهدف المسيحيين وحدهم، بل تشمل أتباع مختلف الديانات والمعتقدات. إن مثل هذه التهديدات الموجهة إلى دولة ذات سيادة تمثل انتهاكًا واضحًا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر استخدام القوة أو التهديد بها خارج إطار الدفاع الشرعي عن النفس أو بتفويض من مجلس الأمن، كما أن هذا الخطاب يسهم في تأجيج الانقسامات والتوترات الدينية بدلا من دعم جهود الاستقرار والسلام.

▪ سابعا – في لبنان:

تدين عودة الكيان الصهيوني للتحرش بلبنان خارقا لاتفاق الهدنة مع حزب الله محاولا الضغط على لبنان من أجل انتزاع سلاح المقاومة.

تجدد الجمعية المغربية لحقوق الانسان التزامها المبدئي بالدفاع عن حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير والعدالة الاجتماعية، وتدعو المجتمع الدولي إلى الكف عن ازدواجية المعايير واحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، باعتبارها الضامن الحقيقي للسلم والأمن الدوليين

حزب النهج الديمقراطي العمالي بخنيفرة يتضامن مع نساء تالحيانت

السياسات الطبقية للدولة وجشع الرأسمال يزيدان من تفاقم تهميش الكادحين/ات بخنيفرة

نظمت النساء القرويات الكادحات بمنطقة تالحيانت بإقليم خنيفرة مسيرة على الأقدام احتجاجا على الأوضاع المزرية التي تعاني منها ساكنة المنطقة التي تتكون من كادحين وفلاحين صغار، حيث انعدام مقومات العيش الكريم من ماء ومسالك طرقية. هذه الأخيرة تزداد تدهورا بسبب شاحنات المقالع المنتشرة على طول واد صرو الذي يعبر المنطقة، حيث تراكم الشركات المستغلة للمقالع ثروات مقابل عزل الفلاحين والكادحين/ات بالدواوير المجاورة بعد ان توقفت حافلات النقل شبه الحضري من ربط الدواوير بحاضرة خنيفرة، وما يترتب عنه من تهديد بالهدر المدرسي للممتدرسين/ات وتعطيل للمصالح الساكنة.

وبالإضافة إلى جشع الرأسمال الذي تسبب في عزل المنطقة من حيث المواصلات، كان التهميش هو نصيب المنطقة من السلطات المعينة منها والمنتخبة التي لا تعتبر جماهير الكدح والفلاحين سوى أصوات تحصى كل خمس سنوات دونما اي تنمية في أبسط مقوماتها، حيث الإقصاء الممنهج من الربط بشبكة الماء الشروب كأبسط شرط من شروط الحياة الكريمة.

ان الدولة المخزنية وسلطاتها بإقليم خنيفرة، وهي تغدق في الإنفاق على المهرجانات والجمعيات الريعية، مقابل تهميش وإقصاء الإقليم عامة وجماهير الكادحين والكادحات من المناطق الجبلية خاصة من حقهم في التنمية ومن الثروات التي تنتجها أراضيهم والتي يستفيد منها الرأسمال، فإنها تؤكد على نهجها في إقصاء الجماهير من أبناء وبنات الشعب الكادح بالإقليم الذي عانى ومازال يعاني من التهميش والإقصاء انتقاما من تاريخه المقاوم. وأكبر تجل لذلك القمع الذي جوبهت به مسيرة نساء تالحيانت هذا الصباح اللواتي تعرضن للدفع والرفس على يد القوات العمومية في اعتداء صارخ على خصوصيتهن وعلى حقهن الثابت والمشروع في التعبير والاحتجاج

إننا بحزب النهج الديمقراطي العمالي بخنيفرة، ومن موقعنا في خندق العمال والكادحين من أبناء الشعب المغربي، ومن خلال ما تابعناه من مسيرة نساء تالحيانت هذا الصباح، نعلن ما يلي :

▪ تضامننا المبدئي واللامشروط مع نساء تالحيانت ودعمنا لهن في حقهن في الإحتجاج من أجل انتزاع حقوقهن المشروعة من ماء ومسالك طرقية؛

▪ إدانتنا الشديدة للقمع الذي تعرضت له المسيرة النسائية من دفع وتنكيل بهن على يد القوات العمومية؛

▪ مطالبتنا بالاستجابة لمطالب الجماهير الكادحة بتالحيانت بالربط بشبكة الماء الشروب وفك العزلة عنها عبر شبكة طرقية ذات جودة، بالإضافة لمطالب كل الدواوير بالإقليم عموما

▪ استعدادنا للإنخراط في كل الأشكال النضالية التي تفجرها الجماهير الشعبية بإقليم خنيفرة من أجل تحقيق الكرامة وفضح السياسات اللاشعبية

▪ دعوتنا للقوى الديمقراطية والقوى الحية بالإقليم لتنسيق وتكثيف النضال دفاعا عن مصالح الجماهير الشعبية.

المكتب المحلي بخنيفرة
04 نونبر 2025

النهج الديمقراطي العمالي بخريبكة يساند عمال «الوساطة» ويتضامن مع ضحايا قمع الحريات

– نعبر عن دعمنا و مساندتنا لعمال الوساطة في قطاعي الفوسفاط والتعليم ولمربيات و مربي التعليم الأولي ، و إدانتنا للقمع المخزني لقوى مناضلة ولاحتجاجات جيل « زد « ، ومطالبتنا بتحسين الخدمات الإجتماعية والجماعية وبإطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

– في اجتماعه بتاريخ 09 نونبر 2025 ، تداول المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بخريبكة في قضايا سياسية وتنظيمية و جماهيرية محلية وجهوية و وطنية، وقرر إصدار البيان التالي :

– 1 – مساندته لنضالات عمال الوساطة الفوسفاطيين بمنطقة خريبكة ، ضد الإستغلال المكثف و المضاعف الذي يتعرضون له من طرف المجمع الشريف للفوسفاط وشركات الوساطة المتعاقدة معه ، ومن أجل وضع حد للتمييز الذي يطالهم ، بإدماجهم في المجمع ، وتمتيعهم بكافة الحقوق التي يتمتع بها الفوسفاطيون المرسمون ، سيما وأنهم يقومون بنفس مهامهم وبشكل دائم .

– 2 – اعتباره رفع إدارة الفوسفاط لشعار « تخفيظ كلفة الإنتاج « عبر الإعتماد الواسع على شركات الوساطة وعلى المتقاعدين ، والتقليل من وسائل الوقاية ، يمس بحقوق وصحة وسلامة العمال ، ويؤدي إلى حدوث كوارث (مصرع عمال بين الفينة والأخرى كما وقع مؤخرا لعامل متقاعد) ، ويحرم شباب المنطقة ، الذي يعاني من تفشي العطالة في صفوفه ، من الحق في الشغل ، مطالبا إياها بوضع حد لكل ذلك .

– 3 – دعمه لنضالات مربيات ومربي التعليم الأولي على صعيد الإقليم و الجهة من أجل إدماجهم في الوظيفة العمومية، وفي النظام الأساسي لقطاع التعليم، بدل تركهم فريسة للحكرة والتسلط ، ولجمعيات لا يربطها بالقطاع إلا الريع ؛ وكذلك الأمر بالنسبة لعاملات و عمال الحراسة و النظافة والطبخ بالقطاع الذين يعانون من هضم أبسط حقوقهم من طرف شركات الوساطة ، الشيء الذي يكشف تهافت الشعارات الرسمية حول « إصلاح المنظومة التعليمية والنهوض بها « ، مطالبا المسؤولين الحكوميين وعلى صعيد الوزارة ومصالحهم الخارجية المعنية بالتدخل من أجل إنصافهم .

– 4 – إستنكاره الشديد لتردي الخدمات الصحية العمومية بالمنطقة ، كنتيجة لضعف البنيات التحتية ، ولقلة التجهيزات الطبية وتهالكها ، والنقص الحاد في الأطر الطبية والتمريضية والتقنية والإدارية ، و غياب الكثير من التخصصات في المستشفى الإقليمي بخريبكة (الأمراض الصدرية ، جراحة الأطفال ، الأمراض الباطنية ، الأمراض النفسية والعقلية ، أمراض السكري والغدد ، الأنف والأذن والحنجرة ، القلب و الشرايين، الروماتيزم...) ، مما يضعف الإستجابة للحالات الإستعجالية ، و يفرض على المرضى و المصابين و عائلاتهم التنقل خارج الإقليم لتلقي الإسعافات و العلاجات، مطالبا الحكومة و الوزارة بالتدخل العاجل لمعالجة الوضعية .

– 5 – تجديد إدانته لحرمان السلطات بخريبكة لإطارات سياسية و نقابية وحقوقية، وعلى رأسها النهج الديمقراطي العمالي ، من و صولات الإيداع والقاعات العمومية والخصوصية ، ونزوعها نحو القمع و التسلط ، بمنعها وقفات ومسيرات سلمية تهم الإحتجاج على رداءة الماء و قطعه وغلائه ، وتردي الخدمات العمومية ، وتفشي العطالة و الفساد ، بدعوى تهديدها للنظام العام !!! ، الشيء الذي يفضح زيف الشعارات الرسمية حول « احترام الحقوق و الحريات « ، مطالبا إياها بالكف عن كل ذلك .

– 6 – تنديده بالحالة الكارثية للمدينة و القرى المنجمية وعموم المنطقة ، إذ الطرق والأرصفة محفرة ومتهالكة ، و هناك نقص كبير في المساحات الخضراء وفي الإنارة ، وتواجد لبؤر سوداء بئيا ، الشيء الذي يعري فشل التجارب الجماعية في المساهمة في التنمية ، ويكشف عن كونها أوكارا للإفساد ، لن تفلح مشاريع القوانين الترهيبية والقمعية الرامية لإسكات الأصوات الفاضحة لصوريتها وغياب نزاهتها في التغطية عنها ، الشيء الذي يسائل العملية برمتها ، ويطرح ملحاحية النضال من أجل توفير الشروط اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية تعكس الإرادة الشعبية بدل الإرادة المخزنية .

– 7 – دعمه الكامل لحراك شباب جيل z السلمي ، من أجل مطالب اجتماعية عادلة ، والحرية والكرامة وإسقاط الفساد ، وإدانته الصارخة للإنتهاكات التي ارتكبتها السلطات في حقهم ، وللأحكام القاسية التي صدرت في حق المئات منهم، ، والتي لم يسلم منها حتى القاصرين ، مطالبا بإطلاق سراحهم وسراح كل المعتقلين السياسيين .

– 8 – إدانته الشديدة للعربدة الصهيونية في الشرق الأوسط ، وانتهاكها لكل الإتفاقيات المبرمة مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية بمباركة الإمبريالية الأمريكية ، مجددا مطالبته النظام المخزني بوضع حد للتطبيع والتغلغل الصهيوني ببلادنا ، و تعميق الارتهان للإمبرياليتين الفرنسية والأمريكية بدعاوي واهية .

عن المكتب المحلي
خريبكة ، في 09 نونبر 2025 .

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ

(الحلقة6)

التصور المسيحي

رغم أن بريطانيا كانت مهد الحركة النقابية فإنها لم تعرف نشأة ولا تطور النقابات العمالية المسيحية بشكل ملحوظ وذلك بفعل نفوذ النقابات العمالية العلمانية والإصلاحية المنتظمة خلف الاقتصادوية البريطانية. بل نشأت وتطورت بالمناطق الأوروبية التي عاشت على إيقاع التأثير الكبير للكنيسة لاسيما بألمانيا وبفرنسا وبإيطاليا...

الهاشمي كبدة

فبألمانيا، سبق اهتمام رجال الدين بالمسألة الاجتماعية نشأة الحركة النقابية المسيحية الألمانية. وكانت تداعيات الثورة الصناعية مؤطرة لنواتها الأولى. غير أن العمل النقابي المسيحي في بلاد بيسمارك كان يلقى مرجعياته في كتابات الأسقف كيتلر(a) خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر إذ ورد في مؤلف لرجل الدين هذا: « يتعين تغيير السياسة الاجتماعية بالانتقال من مساعدة الفقراء والمرضى إلى عمل سياسي أكثر هيكلية لمعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال... والقطيعة مع نهج التصنيع الذي أذل العمال بتخفيض قيمهم إلى أسعار السوق تمامًا مثل السلع... ودعم قدرة العمال على التنظيم للدفاع عن مصالحهم»(1).

ونمت وتطورت الحركة النقابية المسيحية الألمانية في إطار معارضتها للتصورين الليبرالي والاشتراكي للعمل النقابي منذ التأسيس إلى غاية بداية العقد الرابع من القرن العشرين. وقد توحدت النقابات العمالية المسيحية الألمانية في كونفدراليات قطاعية، وعرفت طفرة لاسيما قبيل الحرب العالمية الأولى(2). وازدادت بروزا خلال وبعد هذه الحرب، لكن أوضعها تأزمت جراء التضخم الحاد لسنة 1923، ولتضعف مع الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، ولتتعرض في سنة 1933، بعد ظفر النازيين بالحكم بألمانيا، للقمع والحظر على غرار جميع النقابات الألمانية. وبالرغم من طابعها العقائدي، استطاعت الحركة النقابية المسيحية الألمانية التعايش مع النقابات العلمانية والتفاوض مع أرباب العمل حول ظروف العمل وضمان الأجور.

بفرنسا، كما بألمانيا، عرفت الحركة النقابية المسيحية النشأة في سياق التصور الكنائسي الاجتماعي. غير أنه ببلاد موليير، كانت ولادة هذه الحركة مبكرة مع المبادرة المسيحية «لجمعية العمال الشباب» التي تأسست في منتصف العقد السادس للقرن التاسع عشر. واستمرت في التنظيم على شكل دوائر عمالية لأكثر من ثلاثة عقد ونصف. ومع ذلك فالعمل النقابي المسيحي الفرنسي لم يمأسس إلا في بداية العقد العاشر من القرن التاسع عشر حيث تحولت تلك الدوائر إلى فيدراليات نقابية مهنية أو اتحادات نقابية جهوية. ونمت وتطورت هذه التنظيمات بمرجعية عقائدية جوهرها رفض الصراع الطبقي وكل التصورات اليسارية والأناركية المؤطرة للعمل النقابي والقبول بالتعاون مع السلطات والباطرونا. ولم تفلح في التوحد إلا في السنة الموالية لانتهاء الحرب العالمية الأولى حيث تأسست الكونفدرالية الفرنسية للشغالين المسيحيين المركزية النقابية الجامعة لمختلف المنظمات النقابية المسيحية(3).

نصت المادة الأولى من القانون الأساسي لهذه المركزية، الذي صادق عليه مؤتمرها التأسيسي المنعقد بمدينة باريس في نونبر من سنة 1919، على إيمانها بأن السلم الاجتماعي الضروري لازدهار البلاد، والتنظيم المهني المبني على هذا السلم، لا يمكن تحقيقهما إلا بإعمال مبادئ العدل والبر المسيحيين. وعرفت الإنسان كونه "العنصر الجوهري للإنتاج" الذي يجب أن يسمح "بالنمو السوي للشخصية الإنسانية". وألحت على إنجاز التحول الضروري، ليس عبر الصراع الطبقي، بل عبر تربية وتعاون العناصر المنتجة، المتحدة في مجموعات متميزة، والمرتبطة عبر تنظيمات مختلطة(4). وكان شعارها هو «حركة نقابية حرة في تانيا مهنة منظمة». وقد نمت وتطورت منذ التأسيس في إطار قيادتها للصراع ضد الاحتكار الفعلي الذي كانت النقابات الاشتراكية والأناركية تسعى إلى تكريسه لفائدتها. وناهز حجم العضوية فيها في سنة 1928 156000 عضوا، كان أغلبهم يتواجدون في منطقة الألزاس-اللورين المسترجعة(5). كما استفادت من الزخم الذي ميز الساحة الاجتماعية سنة 1936 مع حكومة الجبهة الشعبية على نفس النطاق الذي استفادت منه الكونفدرالية العامة للشغل.

أما بإيطاليا، وبالرغم من دعم الفاتيكان الصريح لإنشاء تكتلات الهيئات المختلطة التي ستجمع بين رجال الأعمال والعمال منذ سنة 1891، فإن الحركة النقابية المسيحية لم تعرف الولادة بإيطاليا إلا في بداية القرن العشرين حيث برزت إلى الوجود نقابات عمالية مسيحية على شكل رابطات واتحادات عمالية. لكنها كانت عاجزة عن التوحد في مركزية نقابية مع عجزها أيضا عن استقطاب الطبقة العاملة إلى صفوفها إذ لم يتجاوز حجم العضوية في صفوفها 10 % من الشغيلة المنقبة(6).

شكل التصور العقائدي المسيحي للقضايا الاجتماعية حجر الزاوية لاشتغال الحركة النقابية المسيحية الإيطالية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث بالتزامن مع قطيعتها مع الاشتراكية التي كانت تعتبرها إلحادية، رفضت الشروط الشغلية المولدة لتفقير وبؤس العمال. ومع بناء الديمقراطية المسيحية، شهدت النقابات المسيحية الإيطالية نموا وتطورا ملحوظين من تجلياتهما المساهمة بمعية باقي أطياف الحركة النقابية الإيطالية في تحسين السياسات الاجتماعية والتشريعات الشغلية لاسيما في مجالات الضمان الاجتماعي، والتعويض عن البطالة، وتأمين المعاشات... غير أنه بصعود الفاشية إلى الحكم، تعرضت تلك النقابات، على غرار باقي مكونات المشهد النقابي الإيطالي للعقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، للقمع والتقييد(7).

كانت الرسالة البابوية «الأمور الجديدة» الصادرة عام 1891 هي الأرضية الموجهة لنشأة الحركة النقابية المسيحية في عموم المناطق الأوروبية. إذ أقرت بحق الشغالين في الانتظام في تكتلات مهنية ونقابات عمالية بهدف الدود عن مصالحهم. وجسدت الدور الرئيسي لتلك الهيئات في الوقوف في وجه الاستغلال المفرط لهم من طرف الرأسمالية. وشجعت على هيكلة نقابات الشغالين الكاثوليك. وأوصت بابتعاد هذه الأخيرة عن الماركسية وكل المذاهب اليسارية وعلى صيانة المعتقد المقدس وتعزيز الصالح العام. وأناطت الدولة بمهام الاعتراف وحماية النقابات وضمان تمتع الشغالين بجزء من الثروات التي ينتجونها لكونهم عاجزين عن تأمين شروط عيش تكفل كرامتهم الإنسانية(8).

أما الرسالة العامة للفاتيكان لسنة 1931 حول استعادة النظام الاجتماعي، فقد تبنت، بوضوح أكثر، موقفا إيجابيا إزاء الحركة النقابية المسيحية، لأن هذه الأخيرة برهنت لعقود على أنها يمكن أن تتواجد مع بقائها وفية لعقيدة الكنيسة. ومتحت هذه الرسالة من سابقتها حيث إقرارها بحق الشغالين في التنظيم النقابي بما يجعلهم أكثر قوة في سوق الشغل، واستنكارها لانتهاكات الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية باعتبارها «إيديولوجيات خطيرة على كرامة الإنسان»، وتشديدها على ضرورة «البر الفعّال» وعلى التضامن بين مختلف الطبقات الاجتماعية لكون تنظيمات الشغيلة محكومة بالتعاون لا بالصراع الدائم، وتوصيتها أرباب العمل بالاستثمار بشكل أوسع في القطاعات الاجتماعية(9).

وانطلاقا من بداية العقد الثالث من القرن العشرين، أصبحت الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية قاطرة العمل النقابي المسيحي في العالم. فقد تبنت، بموجب المادة 2 من قانونها الأساسي، المبادئ المسيحية. إذ أكدت على أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية تقتضي تعاون كل أبناء نفس الشعب. ورفضت العنف والصراع الطبقي سواء من جهة أرباب الشغل أو من جهة الشغالين(10).

وهكذا تم استبعاد الإيديولوجية الماركسية التي كانت توسم النقابات الاشتراكية والأناركية. وتدقيقا لهذه الروح، أكد مؤتمرها، المنعقد بمدينة إنسبروك سنة 1922، على أن كل العلاقات بين الأفراد والطبقات والشعوب يتعين أن توجهها وتسودها التعاليم المسيحية للعدل والبر. إن الغاية تكمن في تمكين الإنسان من الرفاهية المادية التي يطمح لها بحق، ومن وسيلة بلوغ الكمال الروحاني الذي كان ملتزما به. وفي الممارسة العملية، كانت الحركة النقابية المسيحية تتجه نحو إعادة بناء الجماعات المهنية التي دمرتها الليبرالية الفردانية، وكانت تتمسك بالدفاع عن المصالح الأسرية(11).

مراجع:

(1) Wilhelm Emmanuel von KETELLER, La question ouvrière et le christianisme, Charleston, Caroline du Sud , USA, Legare Street Press, 2023.

(2) Maurice KELLERSHOHN, Le syndicalisme chrétien en Allemagne, Paris, Bloud et Cie éditions, 1912.

(3) Georges LEFRANC, Histoire du mouvement syndical français, Paris, librairie Syndicale, 1937.

(4) La Confédération Française des Travailleurs Chrétiens (C. F. T.C), les Résolutions du Congrès Constitutif, Paris, novembre 1919.

(5) Georges LEFRANC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P. U. F., 1958.

(6) Fabrizio LORETO, Traduit de l'italien par Anne-Catherine Caron, Le voyage du syndicalisme italien dans l'Europe du début du 20e siècle, Vingtième Siècle Revue d'histoire 2016/4 N° 132, Presses de Sciences Po.

(7) Jean-Paul CHASSERIAUD, Le Parti Démocrate-Chrétien en Italie, Paris, Armand Colin, 1965.

(8) Vatican, L'encyclique « Rerum novarum », Rome, 1891.

(9) Vatican, L'encyclique « Quadragisimo Anno », Rome, 1931.

(10) La Confédération Internationale des Syndicats Chrétiens (C. I. S. C.), Les Résolutions du Congrès Constitutif, La Haye, juin 1919.

(11) La Confédération Internationale des Syndicats Chrétiens (C. I. S. C.), Les Résolutions du IIe Congrès, Innsbrück, 1922.

(a) عالم لاهوت وسياسيً ألمانيً (1811–1877)، شغل منصب أسقف كاتدرائية مدينة ماينز بألمانيا.

حركة جيل : Z الدرس السياسي الراهن

كريم لحسن

إن الهيمنة الكاملة للنيوليبيرالية على الدولة المخزنية دفعها الى التخلي الثاني عن رأسمالها المادي والبشري لصالح قوة الرأسمال البرجوازي الذي أصبح يقود ويوجه سياسة الدولة، وبموجب هذه الهيمنة أصبحت الدولة تتخبط في مسار لا أفق له لأنها ربطت مصيرها بمصير الرأسمال المتوحش الذي ينهب مقدرات الدولة عن طريق الديون التي تحولت إلى آلية استعمارية رهنتها للقوى الرأسمالية عبر برامج مفروضة توجه سياستها بشكل عام وتتحكم فيها بالمطلق. وبوصول الدولة إلى هذه المرحلة تكون الكماشة الرأسمالية قد تمكنت منها أشد تمكين وأصبحت تحت رحمتها، وهذا الوضع المتمثل في الحالة التبعية يخضع لمسار طويل وعبر مراحل حسب طبيعة القوى الداخلية المانعة التي تقف في وجه هذه التحولات المفروضة من المؤسسات الإمبريالية، وبهذا المسار اطبقت الدولة المخزنية حصارها على القوي السياسية الجذرية ذات المشاريع الحقيقية للتغيير بإضعافها، وعملت على تفتيت وتفكيك القوى اليسارية بمختلف توجهاتها وتحويلها الى بنيات تنظيمية حزبية ذات وظائف سياسية مساعدة للدولة، وأيضا إضعاف المجتمع المدني وخلق مجتمع مدني ريعي تابع للأحزاب البرجوازية ومشكل على أنسجة الدولة خدمة لها وعبر هذا المسار تحولت القيم الثقافية إلى ثقافه استهلاكية برجوازية على شاكلة ثقافة الماكدونالد، وتم إفرغ التعليم والجامعات من محتواها الثقافي والعلمي وشيدت بنية فوقية موازية للبنية الليبرالية المهيمنة، وبالتالي أصبحت الدولة في خدمة الطبقة المسيطرة لأنها هي التي توجهها وتقودها، وبهذا الانقلاب الرأسمالي الديكتاتوري وضع هيكل الدولة على أسس أحزاب برجوازية صرفة تهيمن على البرلمان والجمعيات المدنية الريعية المخزنية لخدمتها وخدمة الدولة الالة القمعية التي تحمي هذه الأسس التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبهذا أصبحت الدولة صنيعة الرأسمال والإقطاع ضعيفة تسودها علاقه الاستغلال والاستسلام ، وهذا الخط المهيمن لا يحقق لا تقدما ولا تطورا بل يعمق الأزمات وينتج الفقر والجهل.

و رغم القمع والسيطرة، اتسمت هذه السيرورة بحركات اجتماعية ضد سياسة الدولة حيث توسعت حركة الاحتجاجات والرفض لهذه الأوضاع التي تعبر عن حجم الأزمات والأضرار التي يعاني منها أغلبية الشعب والجماهير الشعبية من تخلف مجالي وفقر وبطالة... الأمر الذي لم تحسب له الدولة حسابا بعدما عملت على شل القوى المجتمعية، وفي هذا السياق ظهرت حركة مفاجئة وصفت نفسها برمز رقمي جين زيد Gen 212 لأنها تشكلت على منصة افتراضية وبسرعة قياسية في إطار علاقات التأثير والتأثر في عالم رقمي أملته هذه الشروط التي ذكرت، ومن جملتها الطبيعة المتوحشة للرأسمال الذي هيمن على المرافق الاجتماعية: الصحة والتعليم التي تم تسليعها، وأيضا علاقته بالديون للمؤسسات الامبريالية . و من هذا المنطلق بالذات انبثقت حركه جيل زيد Z المغربية كإدانة لهذه الأوضاع الناجمة عن مخلفات البرامج النيو ليبرالية التي لا تنتج سوى الكوارث، تحركت على أساسها احتجاجات شعبية عارمة في كل مكان من المغرب. ولعل الوضع الذي باتت عليه المنظومة الصحية ودرجة الإهمال للقطاع الصحي وصحة المواطنين وتردي وتدهور المرافق الصحية – وتعتبر حاله أكادير التي عرفت وفاة ثمان نساء نتيجة الوضع المأزوم الذي وصل اليه قطاع الصحة كان دافعا لخروج هذه الحركة الى الوجود للاحتجاج ضد سياسة الدولة بشكل عام.

ومن منطلق الموقع الطبقي لهذا الجيل بكونهم جيلا أنتجته النيوليبرالية ، خرجوا إلى ميدان النضال ضد الدولة الفاشلة.

تدعو المطالب التي رفعوها إلى اصلاح الصحة والتعليم ومكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، كما ترفض المشاريع التي تسير عليها الدولة التي تنفق الأموال والثروات خدمة للاستثمارات الرياضية وما يرتبط بها. وبالرجوع إلى نوعية المطالب لهذه الحركة يبدو أنها تحدد نضالها على اسس اقتصادية اجتماعية وسياسية حيث ترتبط بالوضع العام المثمتل في مديونية المؤسسات الدولية FMIو BM.عكس ما تحاول البرجوازية و عبر أبواقها الإعلامية إثباته بكونها حركة شبابية لا تربطها روابط بالسياسة لا من قريب و لا من بعيد ، لأن الدولة تعتقد أنها تخلصت من الحراكات الاجتماعية بعدما أقفلت الحقل السياسي العام امام التعبيرات الجماهيرية من أحزاب ومنظمات تقدمية وديمقراطية.

إن ما تقوم به حركة جيل زيد يدخل في جوهر النضال السياسي لأن مطالبها تنتقد الوضع الراهن وتعارض ما تقوم به الدولة وتنتقد الفساد المستشري فيها. وعلى الرغم من أنها تبدو كحركة اجتماعية تشكلت بناء على قرارات خلصت إليها عبر المنصة الرقمية، فهي بدون قيادة بارزة وواضحة لأنها تشكلت في سياق تكنولوجي رقمي يطالب بتغيير الأوضاع ويدعو إلى الكرامة والعدالة والحرية التي انعدمت مع انهيار الخدمات الاجتماعية وانتشار الفساد والمحسوبية. هذه المطالب ترتبط ببرامج الدولة التي تستمدها من المؤسسات الإمبريالية، وبالتالي فهي مناهضة للسياسة النيوليبرالية بالمغرب وهذا هو جوهرها السياسي الذي تلتقي فيه مع القوى السياسية والنقابية والحقوقية والثقافية المناضلة والمناهضة للسياسة الطبقية للدولة ،وهو الأمر الذي أزعج النظام لأنه لا يملك الإجابة الحقيقية عن المطالب، ولا يمكن أن يغير من هذه الأوضاع بشكل جذري، مما يحتم على هذه الحركة النضال المستمر من أجل تحقيق الوعي السياسي لتصبح قوة تنظيمية ومنظمة فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

إن انبثاق هذه الحركة بهذ الشكل هو نتاج لسياسة نيوليبرالية أضعفت الروابط النضالية والكفاحية للشعوب وهيمنة الأحزاب الليبرالية على سياسة الدولة وشل كل الحركات التحررية ومعها حركة المجتمع المدني بسبب هيمنة الثقافة البرجوازية الاستهلاكية الفردية، وبالتالي هذه الحركات تعتبر مقدمات وتموجات لحركة شاملة قد تتحقق عندما يتحقق الوعي الكامل للجماهير الشعبية والقوى الشعبية.

إن تعامل الدولة المخزنية التي تتخبط في تجاوز أزماتها مع هذا الحراك يكلفها الشيء الكثير بإعداد القوة القمعية، واللجوء إلى التعتيم ونشر التفرقة، عبر الإعلام المأجور الذي ينتج المغالطات والتضليل مستغلة ضعف القوى اليسارية التي حاصرتها وعزلتها عن الجماهير وتسخير الآلة القمعية في القضاء على الحركة، أو شل قدرتها وقوتها يُظهر مدى الذعر الذي أصاب الدولة البرجوازية المخزنية حيث سارعت إلى استعمال القوة القمعية المتمثل في الاعتقالات العشوائية للمواطنين وللإعلاميين والمناضلين والمسؤولين في بعض التنظيمات السياسية والجماهيرية، لإبعادهم عن الحركة وإبعاد الحركة عن القوى السياسية الجذرية والاتصال بالمناضلين للحفاظ على الوضع الافتراضي للحركة مستفيدة من الدرس السابق والذي يتجلى في حركة 20 فبراير التي انصهرت فيها القوى السياسية والمعارضة للنظام. من الأسباب التي دفعت النظام المخزني للتعامل مع هذه الحركة بهذه الأشكال القمعية والتعجيل بالمحاكمات الثقيلة وإرهاب المتظاهرين وتخويف الشباب من الالتحاق بالحركة، الرغبة في عزلها عن العمق الجماهيري والقوى السياسية، لأن النظام يعمل على محاصرتها لتخفيف الضغط عليه وشل قدراتها الاحتجاجية ومحاصرة الفضاء الرقمي بكونه مجالا سهلا للاختراق و التأثير، مما يسهل التحكم في قراراتها وتشتيتها وإبراز التناقضات داخلها بين الشباب ومراقبتها. فأسلوب الدولة المخزنية في التعاطي مع الاحتجاجات هو إبقائها مشتتة لإضعافها واستنزافها ثم بعد ذلك الانقضاض على قيادتها وهو الأسلوب المخزني التقليدي في التعاطي مع المعارضة السياسية والمطالب الاحتجاجية للجماهير.

إن الوضع الراهن للدولة سياسيا واقتصاديا جعلها لا تتوفر على الإرادة التي تستجيب بها لمطالب الحركة وبالأحرى مطالب المواطنين البسيطة، لأن مطالب الحركة هي مطالب سياسية تتوجه إلى مؤسسات الدولة وتسائلها عن التنمية والتطور وعن الأوضاع المزرية وعن الفساد المستشري، وهذا يعتبر رقابه شعبية على مؤسسات الدولة، و بهذا المعنى يجب على القوى السياسية العمل بجد على تبني هذه المطالب والتقرب من الحركة ومساندتها والعمل على توجيه الشباب اليساري إلى الانصهار فيها والعمل على تنظيمها ديمقراطيا وشعبيا والدفع بها إلى الاستمرار في النضال والاحتجاج الذي يكسبها الوعي السياسي والتنظيمي ويعطيها القوة التنظيمية التي تجعل منها قوة اجتماعية كبيرة من أجل تغيير هذه الأوضاع. لان حجم سياسة التبعية أصبح مرتبطا بقوة الرأسمال والرأسمال الوكيل الكمبرادوري الذي يدافع عن مصالحه ومصالح الرأسمالية. فروح المطالب هي تحرير الدولة من الرأسمالية والتبعية وتحقيق الدولة الوطنية على الاستقلال الاقتصادي والسياسي والثقافي وهذا مشروع يهم القوى اليسارية التي تسعى لتغيير الوضع الراهن وهذا هو الدرس السياسي الذي تقوم به الحركة الآن وعلى اليسار تلقفه و الانخراط فيه من أجل ان يحرر نفسه من الضعف ومن الوهن و من التشكيك في قوته وأفكاره وبرامجه ومن أجل نقله من مرحلة الاستسلام والخضوع إلى مرحلة الكفاح لأن المواعيد السياسية لا تعوض عند التخلف عنها ولأن الخصم (الدولة) مستمر في الوجود بالحرب الدائمة على الجماهير وإن كانت لا تتراءى لكثير من السياسيين وللجماهير الشعبية.

إن تعامل الدولة المخزنية التي تتخبط في تجاوز أزماتها مع هذا الحراك يكلفها الشيء الكثير بإعداد القوة القمعية، واللجوء إلى التعتيم ونشر التفرقة، عبر الإعلام المأجور الذي ينتج المغالطات والتضليل مستغلة ضعف القوى اليسارية التي حاصرتها وعزلتها عن الجماهير وتسخير الآلة القمعية في القضاء على الحركة، أو شل قدرتها وقوتها يُظهر مدى الذعر الذي أصاب الدولة البرجوازية المخزنية حيث سارعت إلى استعمال القوة القمعية المتمثل في الاعتقالات العشوائية للمواطنين والمناضلين والإعلاميين والمسؤولين..

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵟ ⴰⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

الملف

■ العدد : 628
■ من 13 الى 19 نونبر 2025

annahjad@gmail.com

خطة ترامب المفروضة وضرورة استمرار صمود الشعب الفلسطيني

في السابع من أكتوبر 2023 قامت المقاومة الفلسطينية بعملية غير مسبوقة ضد الكيان الصهيوني المغتصب ، وهي عملية طوفان الأقصى التي كانت في الحقيقة عملية تستهدف ضرب المحاولات المتتالية لكيان والامبريالية الأمريكية والرجعية العربية لتصفية القضية الفلسطينية ، فصهيونيا ازدادت عمليات الضم والاستيطان الموسع والهجوم على المدن الفلسطينية في الضفة مثل جنين الصامدة ،منذ تشكيل حكومة الكيان المتطرفة دجنبر 2022 ، وامبرياليا ،الزيادة في الدعم السياسي والعسكري للكيان الصهيوني ،وعربيا من خلال توسع التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب . وحاول الكيان الصهيوني من خلال الرد الإرهابي والإجرامي باستهداف المنشآت المدنية ومنها الصحية والتعليمية و استهاف المدنيين بالتقتيل وعلى رأسهم الأطفال والنساء والشيوخ ، وفرض النزوح من شمال القطاع إلى جنوبه . إرهاب، رد عليه الشعب الفلسطيني بالصمود الذي عبر عنه بسلاسل ممتدة للعودة إلى الديار بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار آواخر نونبر 2023 . لكن هذا الصمود أثار حنق الكيان الذي كان ينتظر أن ينخ الشعب الفلسطيني ، فعاد إلى حربه الإبادية ، مقابل استمرارالمقاومة والصمود ،رغم اعتماد الكيان كل أبشع وسائل وأساليب الإبادة من حصار وتجويع وتقتيل.

ونتيجة لضغوطات الرجعية والامبريالية ورغبة في وقف الإبادة الصهيونية للشعب الفلسطيني قبلت المقاومة الاتفاق المسمى خطة ترامب.

متابعة لهذه التطورات تفرد الجريدة ملف عددها لاستشراف مستقبل القضية الفلسطينية ليس فقط في ضوء خطة ترامب التي قد يعتبرها البعض انتصارا للأهداف الصهيونية من خلال شروطها ، ولكن أيضا في ضوء الانتصار الحقيقي الذي حققه صمود الشعب الفلسطيني وهو تغيير المنظور الغربي شعبيا ورسميا للقضية الفلسطينية، والمساندة الشعبية الأممية، الأمرالذي، ولا شك، ستكون له تبعاته الإيجابية على حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير مصيره.

هذه التطورات يتناولها الملف في المحاور التالية:

-1 خطة ترامب: قراءة في مضامين الخطة المعلنة

-2 موقف المقاومة الفلسطينية: شروط القبول بالخطة وآليات توجيهها لصالح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

-3مناهضة التطبيع وإسناد موقف المقاومة: في اسباب حدود المناهضة والبدائل النضالية لتقوية المناهضة

تطورات القضية الفلسطينية في ضوء السياسة الأمريكية الحالية: قراءة في خطة ترامب Trump المعلنة...

محمد شويا

مقدمة :

تاريخيا جاء الاهتمام الأمريكي بالمشروع الامبريالي والصهيوني والرجعي في منطقتنا في وقت مبكر من القرن العشرين يمتد الى ما بعد الاتفاقية السرية التي فضحها فلاديمير البتش لينين اتفاقية سايس-بيكو. رومانو 1916، وما بعد وعد بلفور المشؤوم 2 نوفمبر 1917، وهي الاتفاقيات والمخططات التي استهدفت التكالب الامبريالي والصهيوني والاستعماري على المنطقة العربية والمغاربية التي كانت خاضعة إلا المغرب للإمبراطورية العثمانية المترنحة (الرجل المريض الذي يجب اقتسام تركته) من طرف القوى العظمى آنذاك فرنسا وبريطانيا.

وبخصوص اهتمام الأمريكان بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فقد جاء لاحقا عن الاهتمام الأمريكي المبكر بالمشروع الامبريالي والصهيوني والذي كان يتبلور ويختمر طيلة القرن 19 في ظل تناقضات الرأسمالية في مرحلة الإمبريالية، يعني مرحلة اشتداد أزمات الرأسمالية ونزوعاتها الاستعمارية في العالم للجواب على تناقضات مصالحها وتنافسها على الأسواق ومناطق المواد المعدنية والطاقية، وأيضا تناقضاتها الاجتماعية: ثورات العمال 1848 وصدور البيان الشيوعي ثم كمونة باريس 1871 وسجالات برونو باور موسى هيس وكارل ماركس حول الحركة الصهيونية وقضية اليهود في المجتمعات الرأسمالية (مقال حول المسألة اليهودية لكارل ماركس والذي قال فيه إن تحرر اليهود لن يحقق بخلق وطن لهم بل بتحررهم من الرأسمال...).

وإلى جانب هذه التناقضات الاقتصادية والاجتماعية عرفت المرحلة صعود الحركات السياسية القومية الشوفينية والنزوعات الفاشية، وهي حركات بورجوازية تصاعدت معها طموحات الرأسمال اليهودي وتطلعاته في تحقيق وطن قومي لليهود وهذا ما اشتغلت عليه المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية مع ثيودور هرتزل وفايزمان لاحقا 1898 مؤتمر بال ووعد بلفور 1917..

الاهتمام الأمريكي بالمشروع الصهيوني كجزء من المشروع الامبريالي جاء مؤطرا في وعي النخبة السياسية الأمريكية بفكرة روزفلت 1901 « يجب بناء قوة أمريكا خارجها وليس في داخلها».. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد اشتغلت على استقطاب النخب السياسية الأوربية خلال الحرب العالمية الأولى، فإنها لم تتمكن من الاختراق الفعلي للنخبة السياسية الامريكية إلا خلال الحرب العالمية الثانية، حيث أصدر الكونغرس الأمريكي سنة 1944 قراره بدعم وتأييد إنشاء دولة اسرائيل بفلسطين ...

ان الاهتمام المتزايد والملح والاستراتيجي للأمريكان بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من خلال المبادرات بدأ مع أواخر ستينيات القرن الماضي بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967 وهذه كرونولوجيا المبادرات الأمريكية:

+مبادرة وليام روجرز Plan Rogers 1969/1971)) وتسمى الضربة العميقة قدمها كوزير خارجية تستند على وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 في 5 يونيو 1970 وقبلتها مصر وإسرائيل في غشت 1970 فعلا تم وقف النار لكن الكيان الصهيوني لم يلتزم لتنفيذ قرار 242 لأنه يتضمن انسحابه من الأراضي التي احتلها في 1967 احترام حدود الدول وسيادتها قبل الحرب إنشاء سلطة فلسطينية أردنية بالضفة وغزة والقدس ..

+كامب ديفيد 1978 قادها الرئيس الامريكي جيمي كارتر بين السادات وبيغن وهي اتفاقية سلام بين مصر والكيان الصهيوني ونصت أيضا على أكبر سلام بالشرق الأوسط يتضمن إنشاء حكم ذاتي للفلسطينيين بالضفة وغزة رغم غياب الطرف الفلسطيني؛

+مؤتمر مدريد 1991 دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأول إلى مبادرة سلام على أساس الأرض مقابل السلام وحل الدولتين؛ ودعت إلى مفاوضات مباشرة بين جميع الأطراف..

+اتفاقيات أوسلو 1993في هذه الاتفاقيات وعدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات للفلسطينيين لدعم الأمن والتنمية؛

+خارطة الطريق 2003 وضعتها الرباعية أمريكا وروسيا والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة منزوعة السلاح تعيش إلى جانب دولة الكيان الصهيوني...

+قمة أنابوليس 2007 دعا لها جورج بوش الابن لمفاوضات السلام بين الكيان الغاصب والفلسطينيين باءت بالفشل...

+صفقة القرن 2019 حاول فرضها الرئيس دونالد ترامب والتي تضمنت إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصادات الفلسطينيين والدول العربية المجاورة عارضها الفلسطينيون بقوة وأفشلوها..

وخلال بداية الولاية الثانية للرئيس ترامب Trump، أعلن في 4 فبراير 2025 أنه يعتزم احتلال قطاع غزة وامتلاكها من طرف الولايات المتحدة والتهجير القسري لحوالي مليوني فلسطيني نحو سيناء، وإزالة الأطنان من ركام المباني المدمرة وتحويل القطاع الى «ريفيرا الشرق الأوسط» لخلق عدد المحدود لوظائف الشغل، وقد لاقت معارضة شديدة من مصر والسعودية ودول أخرى ثم الأمم المتحدة ...

ثم عاد ترامب في 30 شتنبر 2025 بخطة معلنة سنناقش في محور اول سياقاتها ومضامينها، اما في المحور الثاني فسنحاول قراءتها وتحليل خلفياتها ...

تابع 8

المحور الأول: سياقات خطة دونالد ترامب المعلنة الخاصة بغزة في 29 شتنبر 2025 وعرض مضامينها:

-1سياقات الخطة الثانية لدونالد ترامب المعلنة : جاءت خطة ترامب الثانية في سياقات داخلية وخارجية تمثلت على الصعيد الداخلي في صمود المقاومة الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023 رغم كل محاولات إضعافها بشتى الطرق سواء الآلة والترسانة العسكرية ذات التكنلوجيا العالية والتدريب القوي ودعم الحلف الأطلسي خصوصا القواعد الأمريكية المحيطة بالمنطقة بالبحر المتوسط والمحيط الهندي والخليج خصوصا قطر ثم تركيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا، أو بضرب وتقويض الحاضنة الاجتماعية للمقاومة بأقذر حرب إبادة جماعية على المدنيين العزل: أزيد من 68 ألف شهيد وشهيدة أغلبهم نساء و أطفال وشيوخ، وأضعاف هذا العدد من الجرحى والمفقودين، ثم سياسة التهجير القسري وعمليات التجويع بمنع دخول المساعدات الغذائية والأدوية، أو تدمير البنيات التحتية المدنية من طرقات وخطوط إمدادات الماء والكهرباء وقصف المستشفيات والمراكز الطبية والمخيمات وأطقم الإسعاف والأطر الطبية وكذا الصحافيين ووسائط الاتصال والقادة السياسيين ... أما على صعيد السياق الخارجي فقد عمل الكيان الصهيوني على تفكيك محور المقاومة بالتركيز على إسقاط سوريا عصب إمداد المقاومة شتنبر 2024 ، وتحييد إسناد قوة حزب الله اللبناني عبر عملية البيجر ثم اغتيال القادة منهم الأمين العام حسن نصر الله، ثم الهجوم على إيران بدعوى تقويض خطرها النووي في حرب 12 يوما بدعم أمريكي وأطلسي مع بداية يونيو 2025 ، ثم ضرب اليمن وجنوب لبنان الذي لازال مستمرا والضغط لنزع سلاح حزب الله .. ومن أهم مستجدات السياق العالمي تحركات الاليات الحقوقية الأممية ممثلة بالقضاء والحماية الدولية والآليات الحقوقية الدولية التي وثقت جرائم الإبادة والتطهير العرقي والتهجير القسري والتجويع وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان التي تمنعها معاهدات جنيف الأربعة 1949. واليوم أصبح القادة السياسيون والعسكريون الصهاينة مطاردين ومهددين بالاعتقال في العالم.. أيضا جاء صمود المقاومة الفلسطينية بدعم كل أحرار وشعوب العالم خصوصا في أوربا وأمريكا والمغرب..

-2 مضامين خطة ترامب الثانية لإنهاء الحرب بغزة : تضمنت الوثيقة الرسمية لخطة ترامب 20 من أبرز نقاطها : + إنهاء التطرف والارهاب من غزة + إعادة بناء غزة لصالح سكانها + اذا وافق الطرفان على الخطة تنتهي الحرب فورا + إعادة الرهائن كلهم أحياء وأموات إذا وافقت إسرائيل على الخطة في غضون 72 ساعة + بعد إطلاق الرهائن الاسرائيليين تطلق إسرائيل 250 معتقلا فلسطينيا محكومين بالمؤبد و 1700 معتقلا غزاويا بما فيهم كل الأطفال والنساء اعتقلوا بعد 7 أكتوبر، الإفراج عن جثامين كل اسرائيلي مقابل 15 فلسطينيا + يستفيد أعضاء حماس من العفو إذا قبلوا إلقاء السلاح والتعايش السلمي. أما من يرغب في مغادرة غزة فتتوفر لهم ممرات آمنة لدول أخرى +بمجرد الموافقة على الاتفاق يسمح بإدخال المساعدات الإنسانية والغذائية والمحروقات والأدوية المعدات لإعادة الإعمار.. + تعين حكومة تقنوقراطية لإدارة غزة وتتكون الحكومة من فلسطينيين مؤهلين وخبراء دوليين بإشراف هيئة انتقالية دولية تسمى مجلس السلام يرأسها ترامب ورؤساء دول آخرين منهم طوني بلير من بريطانيا+ يشتغل مجلس السلام إلى أن تستكمل السلطة الفلسطينية إصلاحاتها وفق مقترحات ترامب سنة 2020 والمقترح السعودي الفرنسي + إنشاء مدن حديثة بغزة وإعادة الإعمار وجلب الاستثمارات وتوفير الأمن + إنشاء منطقة اقتصادية حرة لرسوم تفضيلية + منع سياسة التهجير القسري لساكنة غزة مع ضمان حرية التنقل بالخروج والعودة إلى غزة + نزع سلاح حماس وكل فصائل المقاومة وتدمير كل الأنفاق والبنى التحتية ومصانع الأسلحة + يضمن شركاء غزة تقييد فصائل المقاومة لكي لا يشكلوا خطرا على جيران غزة +إنشاء قوة استقرار دولية لغزة + تلتزم إسرائيل بعدم إعادة احتلال غزة أو الهجوم عليها + في حال رفض حماس المقترح يتم تطبيقه في مناطق غزة التي تقبله + إطلاق عملية حوار الأديان + مع تقدم عملية التهدئة والإعمار والتنمية يتم تهيئة مسار موثوق نحو حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته + ستطلق الولايات المتحدة الأمريكية حوارا بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل لأفق سياسي للتعايش بينهما ..

المحور الثاني: قراءة نقدية وتحليلية لخطة دونالد ترامب 29 شتنبر 2025:

-1 في تحليل خطة دونالد ترامب الثانية 29 شتنبر2025:

بعد مرور سنتين على عملية 7 أكتوبر طوفان الأقصى تعقد الأمن الإقليمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإنساني والحقوقي بغزة ودول الطوق وبالشرق الأوسط، وأصبح يهدد السلم العالمي عندما امتد إلى إيران وقطر واليمن، وضمن هذا الوضع وضع الرئيس الأمريكي مع حكومته ومستشاريه وإستراتيجيته السياسيين والعسكريين وإعلاميه. الخطة من 20 مادة زعم فيها تحقيق السلام والتنمية لأهل غزة ولشعوب المنطقة..

ومن منطلق التحليل الجيوستراتيجي للأبعاد الأمنية والعسكرية والسياسية ومستقبل المنطقة يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- تحمل الخطة في ظاهرها تحقيق السلام والتنمية وإعادة الإعمار، لكن في الواقع تحاول إعادة بناء وضع سياسي وأمني بغزة خارج السياق الفلسطيني والإقليمي والأممي الشرعي؛

- استبعاد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولا تتعاطى مع شريط غزة كجزء من دولة فلسطينية ذات سيادة بل كيانا للإدارة والوصاية المؤقتة.. لتكريس الانقسام الفلسطيني وشل المقاومة..

- إن المقترحات المتعلقة بإدارة دولية ووجود قوات حفظ سلام تحت مسؤولية أطراف غير محايدة تجعل غزة عارية من أية سيادة فلسطينية وهي بمثابة انتداب بريطاني جديد (طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا سابقا مسؤولا في مجلس سلام غزة كما ورد في الخطة)، وهذا يبرز أن الخطة مبنية على ضمان أمن الكيان الصهيوني على حساب الحق الفلسطيني والأمن الإقليمي؛

- -2 في القراءة السياسية والقانونية للخطة:

- تسوق خطة ترامب على أنها مخرج للوضع الإنساني الكارثي وإقرارا يضمن السلام في المنطقة وشعوبها، إلا أن التحليل الجيوستراتيجي لأبعادها يفرض أن تسجل الملاحظات التالية:

- +الخطة لا تستند على أية مشروعية فلسطينية أو عربية أو أممية، هناك غياب تام لتمثيلية الشعب الفلسطيني المعني الأول ولا حضور لأطراف إقليمية ولا أممية خارج المصالح الإقليمية والقانون الدولي..

- +وجود إدارة أجنبية مؤقتة لغزة تحت قيادة شخصية دولية دون تفويض شعبي أو قرار أممي يحيي نماذج استعمارية كالوصاية والحماية والانتداب، وهذا مرفوض قانونيا وسياسيا؛

- +تفكيك حركة حماس والقوى السياسية التي تشكل الخلفية السياسية للمقاومة ونزع سلاحها وتقويض بنياتها العسكرية واللوجيستيكية يؤدي إلى انفجار الأوضاع من جديد..

- + التجاهل التام للمرجعية القانونية الدولية ولقرارات مجلس الأمن والمحكمة الدولية ولمرجعية أوسلو..

- + تصر الخطة على تأجيل الحديث عن حل الدولتين ورفض حق عودة اللاجئين، وفرض الدور الصهيوني في الرقابة والسيطرة يجعل الخطة سياقا من سياقات تصفية القضية الفلسطينية لا تسوية ولا حلا عادلا.

- إن أية تسوية لا تستند على حق الشعب الفلسطيني ومقاومته في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وخارج حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وجبر أضرارهم وفق القانون الدولي العرفي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكشف الحقيقة الكاملة في جرائم الإبادات والتهجير القسري والتجويع والتمييز والتطهير العرقي ومحاسبة مجرمي الحرب الصهاينة والمجرمين ضد الإنسانية ومجرمي العدوان خارج هذا السياق يبقى الصراع وحالة الحرب قائما.. إن الإفلات من العقاب والمحاسبة السياسية والجنائية لقادة الكيان السياسيين والعسكريين يجعل مسلسل الفظاعات الإنسانية في حق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة مستمرا وأبديا ...

في مهام حركة التضامن الشعبي مع فلسطين لإسقاط التطبيع

يكتسي التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية في بلادنا طابعا خاصا من بين بلدان منطقتنا، لأن حركة التضامن هنا في المغرب تجد نفسها في مواجهة نظام استبدادي له تاريخ طويل في العمالة للصهيونية والإمبريالية ويمعن في التطبيع مع الكيان الصهيوني.

مصطفى طابر

هذه الحركة بقوتها وزخمها وبعدها الشعبي تعد بحق حركة رائدة تجعل شعبنا المغربي في طليعة شعوب العالم التي تجسد واجب التضامن مع الشعب الفلسطيني وإسناد مقاومته والدفاع عن السيادة الوطنية لبلادنا. لا أدل على ذلك، حصيلة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع (الجبهة)، خلال عامين من الإبادة الجماعية أي خلال الفترة الممتدة من 7 أكتوبر 2023 إلى 7 أكتوبر 2025، حيث نظمت 11 مسيرة وطنية شعبية كبرى و17 يوما وطنيا احتجاجيا تضامنيا وأزيد من 210 مسيرة محلية و700 وقفة محلية و33 ندوة أو مهرجان و90 فعالية أو مبادرة في حين تم منع أزيد من 33 تظاهرة. وإذا أضفنا إلى هذه الحصيلة المشرفة باقي المبادرات الغزيرة الخاصة بمكونات الجبهة وباقي الإطارات المناهضة للتطبيع، نكون بالفعل أمام حركة عز نظيرها بغض النظر عن النواقص والاختلالات.

فلماذا يا ترى لم يفلح هذا الحراك بعد في إسقاط التطبيع رغم قوته وزخمه وامتداده في الزمان والمكان؟

ذلك في نظري راجع إلى كون التطبيع اليوم هو في واقع الأمر تحالف استراتيجي عميق وشامل بين النظام المغربي العميل والكيان الصهيوني، بل هناك حماية صهيونية على بلادنا. تحالف أعمق وأشمل من العلاقات بين الطرفين بعد التطبيع الرسمي الأول سنة 1994 عقب اتفاقية أوسلو. وقد تم إغلاق مكتب الاتصال في أكتوبر سنة 2000 نتيجة التقاء كفاح الشعب الفلسطيني، وعلى رأسه آنذاك، انتفاضة الأقصى ونضال الشعب المغربي من أجل القضية الفلسطينية. هذا فضلا عن التحولات التي أصابت السلطة الفلسطينية منذ ذلك الحين حيث سيطر عليها الاتجاه الاستسلامي بشكل تام.

كما يعود إلى كون المصالح الأمريكية بالشرق الأوسط، وخاصة السيطرة على مصادر الوقود الأحفوري ومواجهة الصين، تمر عبر الكيان الصهيوني ودول الخليج التي تقاربت بشكل غير مسبوق. ويمكن القول إن الاقتصاد السياسي للتطبيع هو الاندماج بين الرأسمال الأمريكي والصهيوني والخليجي والذي يدخل معه رأسمال باقي البلدان المطبعة مثل المغرب في شراكة من موقع التابع المنفذ الضعيف.

وحسب الاقتصادي أدم هنية، فإن هذا الاندماج تم تدريجيا برعاية أمريكية من خلال المناطق الصناعية المؤهلة واتفاقيات التبادل الحر على مستوى الشرق الأوسط، حيث تحرص أمريكا على استحضار مصالح الكيان الصهيوني الاقتصادية من خلال الاستثمار والسياسية بالضغط من أجل التطبيع (1)

ومن المستجدات التي سيستعملها النظام المخزني للوقوف في وجه حركة النضال الشعبي من أجل إسقاط التطبيع، الاستقواء بالقرار رقم 2797 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 31 أكتوبر 2025 الذي «يدعو الأطراف إلى الانخراط في هذه المناقشات دون شروط مسبقة، مع اتخاذ مقترح الحكم الذاتي المغربي كأساس بهدف التوصل إلى حل سياسي نهائي ودائم ومقبول للطرفين يضمن تقرير المصير الواقعي لسكان الصحراء الغربية». هذا القرار الذي يقدمه النظام على أنه انتصار تاريخي تم تحقيقه بفضل دونالد ترامب والكيان الصهيوني الأمر الذي يعزز، حسب الخطاب الرسمي، وجاهة ومشروعية اتفاقية التطبيع الموقعة بتاريخ 22 دجنبر 2020. ومن الأمور الدالة قيام المجرم نتنياهو بتهنئة رئيس الدولة على القرار المذكور واستبدال اسم شارع النخيل بالرباط بشارع دونالد ترامب وتجييش الشعب بذكر بأجواء وهيستيريا منتصف السبعينات.

لكل هذه الأسباب نرى أن التطبيع هو قرار استراتيجي عميق للدولة، وأن النظام ممعن ومتمادي لدرجة الوقاحة في التحالف مع المجرمين الصهاينة مهما كان الثمن وبأي وجه كان. ومن المتوقع أن يتصاعد القمع بمختلف أشكاله في وجه الحركة الداعمة لفلسطين والمناهضة للتطبيع و التي من معالمها محاكمة ثلاثة شبان من طرف المحكمة الابتدائية بالرباط التي قضت بسجن الشابين اللذين ارتديا أقمصة كتب عليها «فلسطين حرة» و«التعليم والصحة أولا»، حيث حكمت بالسجن النافذ على أحدهما بشهرين، وعلى الآخر بأربعة أشهر، وعلى عامل المطبعة بشهر واحد.

لذلك فان معركة إسقاط التطبيع ستزداد شراسة وسيتعاظم تأثيرها في أزمة النظام المتفاقمة، والفوز بها مرتبط أشد الارتباط بكفاح الشعب المغربي من أجل التخلص من المخزن وبناء نظام ديمقراطي متحرر من السيطرة الإمبريالية.

إن النجاح في إسقاط التطبيع يتطلب في نظري:

أولا: صيانة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع والدفاع عنها باعتبارها الذراع الضارب للحراك الداعم للشعب الفلسطيني على أساس الحد الفاصل مع المخزن والقوى المطبعة، ومع سياسة رجل هنا ورجل هناك الخطيرة التي يمارسها حزب العدالة والتنمية والتي تقوم على ازدواجية غريبة أذكر منها ادعاءه مناهضة التطبيع داخل المجتمع وتجنب مواجهة الدولة في هذا المجال، وتبرير التطبيع بدعوى إكراهات الحكام، والإشادة بمواقف ومبادرات رئيس الدولة في المحافل الإقليمية والدولية، ورفض القيام بنقد ذاتي صريح وصادق بل مكافأة أمينه العام سعد الدين العثماني الموقع على اتفاقية التطبيع بتاريخ 22 دجنبر 2022 بتمكينه من العضوية في المجلس الوطني الذي شكله المؤتمر التاسع (أبريل 2025).

ثانيا: تصحيح الاختلالات والدخول في طور أعلى من النضال:

– تجديد الالتزام بانخراط أقوى وأوسع لقواعد مكونات الجبهة؛

–مشاركة أقوى للجامعيين والمهندسين وذلك بالنضال ضد التوجه المطبع الذي يقود على النقابة الوطنية للتعليم العالي والمعرقل داخل الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة وهيكلة مجموعات «جامعيون ضد التطبيع» و«مهندسون ضد التطبيع»؛

–مشاركة أقوى للطلبة بفتح حوار بين مختلف الفصائل الطلابية لإيجاد حد أدنى وأجواء سليمة للعمل المشترك بينها أو جزء منها أو بشكل منفرد حول القضية الفلسطينية؛

– مضاعفة الجهود من طرف الجميع وليس «حركة البدس «وحدها فيما يتعلق بالمقاطعة بمختلف أشكالها حتى تصبح تيارا مجتمعيا جارفا يعجل بإسقاط اتفاقية التطبيع؛

– إيلاء أهمية قصوى لسفن الإبادة التي تنقل السلاح والذخيرة والعتاد الحربي إلى الكيان الصهيوني عبر موانئ بلادنا والعمل على انخراط النقابات وعمال الموانئ فيها؛

– خوض أشكال نضالية أكثر جرأة وعلى رأسها الإضراب العام كإضراب جماهيري سياسي؛

– اعتصامات جماهيرية مفتوحة في مختلف المدن.

ثالثا: بناء جبهة سياسية واسعة وذلك بمباشرة الحوار العمومي بين مكونات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع حول مختلف قضايا التغيير ببلادنا قصد التخلص من المخزن، وهذه مهمة عاجلة من صميم القوى السياسية العضوة في الجبهة.

(1) (انظر إسرائيل ودول الخليج وقوة الولايات المتحدة. تأطير فلسطين. https://alsifr.org/framing-palestine 6 نونبر 2025.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

إقرار (الكنيست الصهيوني) لقانون الإعدام جريمة حرب مكتملة الأركان وخطوة فاشية تُشرعن القتل بحق الأسرى

تؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن مصادقة (الكنيست الصهيوني) بالقراءة الأولى على مشروع قانون يهدف إلى إعدام أسرى فلسطينيين تمثل جريمة حرب مكتملة الأركان، وتجسد الطبيعة الفاشية والعنصرية لهذا الكيان الذي يواصل انحداره نحو مزيد من تشريع القتل، وإضفاء الصبغة القانونية على سياسات الإعدام الممنهج.

إن محاولة تمرير هذا القانون تشكل ضوءاً أخضر رسمياً لتوسيع ما يُمارس فعلياً داخل السجون من قتلٍ بطيء عبر التعذيب والإهمال الطبي والحرمان من العلاج. فمن دون هذا القانون، استُشهد عشرات الأسرى على مدى السنوات الماضية بقرارات غير مُعلنة تصدر عن منظومة أمنية يقودها مجرما الحرب بنيامين نتنياهو وإيتمار بن غفير.

يؤكد تمرير هذا القانون مجدداً وجود سياسة صهيونية ممنهجة تنبع من عقلية إجرامية وعنصرية ترى في الفلسطيني هدفاً مباحاً، وقد تكشفت خلال الأشهر الماضية من خلال جرائم التعذيب والتنكيل في معتقل سيدي تيمان، إلى جانب ما جرى الكشف عنه داخل السجن السري المعروف باسم «راكيفيت»، حيث يُحتجز المعتقلون في ظروف لا تليق بالبشر، في عزلة تامة، بلا شمس، وبلا غذاء كاف، وبلا قدرة على التواصل مع ذويهم. كما يبيّن مشروع القانون توجهاً نحو تحويل المحاكم العسكرية الصهيونية إلى منظومة قتل مُشرعَنة تضفي الشرعية على العنصرية والجرائم بحق الأسرى.

تُحمّل الجبهة المجتمع الدولي مسؤولية واضحة عن استمرار هذه الجرائم، إذ أن صمته وتخاذله يجعلان منه شريكاً فيها، خصوصاً أن الأسرى الفلسطينيين يتعرضون للقتل والتعذيب بشكل متواصل، سواء جرى إقرار القانون أو لم يُقرّ.

تدعو الجبهة المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والقوى الحيّة في العالم إلى التحرّك العاجل لوقف هذه التشريعات الفاشية، ومحاسبة المسؤولين عنها، وإجبار الاحتلال على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وبحقوق الأسرى وفق اتفاقيات جنيف، والعمل على تدويل قضية الأسرى واعتبارهم مقاتلين من أجل الحرية.

الجبهة تدعو إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتقرر تخليد أربعينية الفقيد أسيدون

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وتدارست التطورات الأخيرة للقضية الفلسطينية،

وتوقفت عند الخروقات بالجملة من طرف الكيان الصهيوني للاتفاق المتعلق بغزة من خلال الغارات الجوية والقصف المدفعي على مختلف المناطق ما أسفر عن استشهاد 242 من الفلسطينيين منذ بداية الاتفاق.

كما يحاصر الاحتلال حوالي 200 مقاوم من كتائب عز الدين القسام في الأنفاق في ما يسمى بالخط الأصفر بغزة الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللاتفاق ويضع الوسطاء أمام مسؤولياتهم بتوفير ممر آمن لخروجهم.

ومن أوجه عرقلة الاتفاق منع دخول المساعدات والتضييق على منظمة الأونروا لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

إضافة إلى تصعيد جيش الاحتلال ومعه قطعان المستوطنين من سياسة التطهير العرقي عبر اعتداءات همجية واعتقالات في عموم مدن الضفة الغربية والقدس.

ومن جهة أخرى، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على استصدار قرار من مجلس الأمن لتشكيل قوة دولية تتولى حكم غزة وتأمين حدود القطاع مع مصر و الكيان الصهيوني ومنع إعادة بناء البنية التحتية العسكرية ونزع سلاح المقاومة وتدريب شرطة فلسطينية محلية بينما المطلوب هو قوات دولية تتشكل من الدول التي لم تشارك في الإبادة، تساهم في حماية الشعب الفلسطيني وفي فتح ممرات إنسانية وتواكب إعادة الاعمار ولا تشارك في تبديد معالم جرائم الإبادة التي ارتكبها العدو ولا تكون بديلا لإدارة غزة من طرف الشعب الفلسطيني.

ورغم ما يقوم به الاحتلال من إعدامات ميدانية ومن إهمال طبي وتعذيب للأسرى، فقد تبنت لجنة الأمن القومي في الكنيست، مشروع قانون يسن عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين بدعوى تنفيذ عمليات ضد الصهاينة.ه

وإمعانا في سياسة التوسع يتواصل الاعتداء الصهيوني على لبنان، حيث نفذ العدو هجوما على جنوب وشرق هذا البلد، هو الأعنف من نوعه منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في نونبر 2024.

إضافة إلى ذلك تطرق الاجتماع لمحاكمة 13 مناضلا من مناضلي الجبهة على خلفية مقاطعة كارفور بسلا في جلسة الإثنين 17 نونبر 2025 بمحكمة الاستئناف بالرباط وهي محاكمة تؤكد عزم النظام مواصلة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

إلى جانب هذا، توقف الاجتماع مطولا عند رحيل رفيقنا العزيز سيون أسيدون وسجل بكل اعتزاز نجاح فعاليات مراسيم الجنازة المهيبة التي نظمت للفقيد وما ميزها من أجواء إنسانية إيجابية وحضور مكثف بالأعلام والكوفيات الفلسطينية وصور الفقيد ومن شعارات قوية وكلمة تأبينية هامة للسكرتارية الوطنية للجبهة أمام نعش الفقيد وحمل جثمانه من طرف مناضلي الجبهة ومختلف ألوان الطيف المقرب منه ودفنه مغطى بعلم فلسطين.

على ضوء ما سبق وانطلاقا من البرنامج النضالي للجبهة فإن السكرتارية الوطنية:

1) تعبر عن إشادتها بالأجواء الايجابية التي مرت فيها مراسيم جنازة الفقيد سيون أسيدون، تجسدت خلالها هويته الكفاحية ضد الأوساط المخزنية والمتصهينة؛ وتتقدم بالشكر لكل من ساهم في ذلك، خاصة السكرتارية المحلية للجبهة بالدار البيضاء، وتعلن عن تنظيم الذكرى الأربعينية للفقيد يوم السبت 20 دجنبر 2025 بالدار البيضاء وتؤكد أن ملف الفقيد سيبقى مفتوحا وأن الجبهة لن تدخر جهدا في سبيل الكشف عن الحقيقة كاملة حول الأسباب التي أدت إلى دخوله في غيبوبة ثم الوفاة.

2) تعلن عن تنظيم اليوم الوطني الاحتجاجي والتضامني 24 بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يوم 29 نونبر 2025، وذلك بتنظيم تظاهرات شعبية بمختلف المناطق للتنديد بالتطبيع وفضح مخاطره ودعم كفاح الشعب الفلسطيني.

السكرتارية الوطنية
10 نونبر 2025.

رأي مجلة الهدف:

بعد وقف النار: الوحدة خيار البقاء والمقاومة أساس المشروع الوطني

مع إعلان وقف إطلاق النار واستئناف عملية تبادل الأسرى، دخل المشهد الفلسطيني مرحلة حرجة، تنتقل فيها الجبهة من الاشتباك العسكري إلى الاشتباك السياسي والتفاوض غير المباشر. هذه المرحلة لا يمكن أن تنجح إلا بالاستناد إلى العمل الوطني المشترك، وإرادة الشعب المقاوم المتجذرة في أرضه.

ما جرى في القاهرة لم يكن مجرد نقاش حول ترتيبات ما بعد الحرب، بل امتحانًا حقيقيًا لقدرة القوى الفلسطينية على التعامل مع نتائج الحرب بما يحافظ على المشروع الوطني. للأسف، تحوّلت القضية الفلسطينية في كثير من الأحيان من مشروع تحرري جامع إلى إدارة أزمة مستمرة تُدار من خارجها، تتصارع فيها ذهنيتان: منطق التحرر الذي يرى في المقاومة نواة الفعل السياسي، ومنطق الإدارة الذي يختزل الصراع في ترتيبات إجرائية وأمنية، أو نزاعات سلطوية على الفراغ.

برزت محاولات إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وفق شروط إقليمية ودولية، ربطت الإعمار بشروط أمنية صارمة، وفرضت صيغًا مؤقتة تحت إشراف لجان دولية، لتبقى السيطرة على القرار الوطني مرتهنة بالمصالح الخارجية، فيما رأس السلطة ينأى بنفسه يعرقل استعادة المشروع الوطني ووحدة مؤسسات المنظمة ويتعامل معها كحق حصري له.

الاحتجاج على غياب منظمة التحرير الفلسطينية عن هذه اللقاءات امر مشروع ولكنه يفضح مأزقًا أعمق: غياب المرجعية الوطنية الجامعة. المنظمة، التي تعامل مع سنتين من الحرب، من موقع الحياد واحيانا العجز، بينما المنظمة تجسد في تجربتها الطويلة الرمز لكفاح شعبنا وقضيته وعليه نالت الشرعية وحملت المشروع التحرري، ولكنها تحوّلت إلى إطار شكلي، بينما السلطة استولت على القرار دون مقومات الشرعية، لتصبح إدارة بلا مشروع ودولة بلا سيادة.

في هذا السياق، تقدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مقدمة فصائل المقاومة بموقف متماسك يرتكز على رؤية واضحة: الحل السياسي لا يمكن أن ينفصل عن منطق التحرر. الإعمار دون سيادة وانسحاب هو إعادة بناء للسجن والحصار، والمصالحة دون مشروع وطني ليست سوى هدنة بين سلطتين متنازعتين على الفراغ. ربطت الجبهة بين إعادة بناء النظام السياسي وإعادة تعريف الشرعية، بحيث تكون المقاومة ركيزة المؤسسة الوطنية، وتصبح المنظمة إطارًا جامعًا لا مجرد واجهة رمزية.

تجربة المقاومة تثبت أن الإنجاز يظل نسبياً والنصر مؤجلا، ويكون قريباً أو بعيداً ، بالقياس إلى قدرة حركة التحرر ان تحشد طاقاتها وتبني عناصر القوة ، ولا تهدر الإنجاز مهما كان بسيطا ولا التضحيات وهي عظيمة وثمينة، ولكن ان تستمر لتجعل مشروع العدو خاسرًا، وتحقيق كرامة وحقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للمناقصة. الخطة الأخيرة، التي أدت الى وقف اطلاق النار وتثبيته ورغم سياق العدو العدواني، يؤكد ان ثبات المقاومة والتزامها بالثوابت: وقف العدوان، انسحاب كامل، تبادل عادل للأسرى، فتح المعابر، وإعادة الإعمار.

اليوم، الرهان على المسار الوطني الفلسطيني، الذي يقوم على أساس الوحدة الوطنية، لأنها ليست خيارًا بل ضرورة حتمية. ورص الصفوف، توحيد الجهود، واستكمال الحوار الوطني هي شروط حماية الحقوق وإنجاز الاستحقاقات، وهي الضمانة الحقيقية لمستقبل فلسطيني حر، مقاوم، ومتمسك بأرضه ومشروعه الوطني.

نشر في مجلة الهدف العدد (67) (1550)

الحرب في السودان

التطورات الدراماتيكية في كوردوفان ودارفور تفرض التحرك العاجل

أمريكا وحلفاءها راهنوا على استثمار الحرب، واستغلال الرعب والخوف الناتجين عنها لترويع السودانيات والسودانيين، لإجبارهم على قبول نهب مواردهم الطبيعية والبشرية... والاستيلاء على الأراضي الواسعة الخصبة، وللقبول بالقهر الممارس عليهم استثثارًا لوقف الحرب حظوًا لسلام وأمن مؤقتين، زائفين، دون حل جذري لأسباب الحرب. وقد خبر شعب السودان وقواه الحية خطر هذا النهج وأيقن أن الحرب تعاود الاندلاع إما لرغبة أعداء الشعب في زعزعة استقرار الوطن لخدمة مآربهم أو نتيجة لدوران الأزمة التي لم تجد حلًا في اتجاه التاريخ.

عبدالواحد ناجم

التطورات الدراماتيكية في كوردوفان ودارفور تفرض التحرك العاجل

إثر سقوط الفاشر على يد ميليشيات الجنجويد وحلفائها والمآسي التي حلت بالآلاف من السودانيين أطفالا ونساء وعجزة... من نزوح وتجويع وحصار... وفي تصريح له يوم الإثنين 10 نونبر الجاري، ماركو روبيو وزير الخارجية الأمريكي يقول بأن ترامب سوف يطرح مبادرته للسلام بالسودان خلال اجتماع الدول السبع. يأتي هذا بالطبع ليس لوضع حد للمآسي التي يعيشها الشعب السوداني، ولكن للمزيد من التعقيد واستدامة الأزمة خدمة للمشروع الإمبريالي الصهيوني بالمنطقة بالأدوات الرجعية والمرتزقة الأجانب.. لأن مصالح الجهات التي تسلح طرفي الحرب، تكمن في نهب ثروات البلاد وموارده؛ وفتح حدود البلد مشرعة لحركة الاستهلاك والتسليع وجني الأرباح؛ والحفاظ على دور السودان في تقسيم العمل الدولي منتجًا للمواد الخام ومستهلكًا لمنتوجات السوق العالمي، في تجارة غير متكافئة تسبب عجزًا واسعًا في موازين التجارة والمدفوعات، ومن ثم إغراقه في ديون لا فكاك منها، ترثها الأجيال، وتفرض استدامة التبعية للرأسمال العالمي... خاصة في ظل اقتصاد منهار ومستوى بطالة يصل إلى 62%...

فبعد مرور عامين على الحرب، ومعاناة مهولة من شعب السودان من الحرب، التي وصفت بأسوأ كارثة إنسانية في تاريخ السودان الحديث؛ استجدت ظروف وعوامل موضوعية وذاتية، سياسية وأمنية، فرضت نفسها في المشهد السياسي دوليا، دعت الرباعية «الولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات، العربية، والسعودية، ومصر»، في بيان لها للامتثال للواقع!!؟

يجمل الحزب الشيوعي السوداني تلك الظروف في:

1- صمود شعب السودان أمام ويلات الحرب لفترة ثلاثون شهرًا، متصديًا للتآمر على ثورته، ورفض الإذعان لمرامي أعدائه من الحرب، في إرباك استقراره المكاني والنفسي وتفكيك النسيج الاجتماعي ببث ثقافة كراهية الغير، الآخر اثنيًا وثقافيًا وجهويًا، مما استعصى على أعداء الثورة بالداخل والخارج كسر إرادة الشعب للتخلي عن الثورة وغاياتها، في ديمقراطية شاملة ومساواة في المواطنة وتحرير جذري من نفوذ الخارج للنهوض بالوطن، ومفارقة لمسار الأزمة العامة التي ألمت بالسودان من بداية استقلاله الوطني.

2 إصرار الشعب على عدم إضفاء أي شرعية منه على حكومتي الأمر الواقع في بورتسودان ونيالا، وبهذه الخطوة أسس الشعب لانتصار واسترداد الثورة؛ بجانب موقفه الثابت المصمم على حجب الشرعية عن أي حكومة لاحقة تنتج عن الحرب.

معلوم أن الشعب هو صاحب السيادة، ولا شرعية لأية حكومة لم يفوضها أو يوكلها للقيام بمهمة إدارة شؤونه والوطن؛ تحمل هذه الحكومة التفويض إما عن طريق انتخابات عامة حرة ونزيهة معتمدة من الشعب أو عبر التوكيل من ثورة شعبية تعينها قوى الثورة لإدارة الوطن لفترة مؤقتة انتقالية محدودة زمنيًا، تنفذ خلالها إصلاحات هيكلية وبنيوية سياسية اجتماعية متوافق عليها تعكس توجهات الثورة؛ والتمهيد لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة تسلم عبرها السلطة لحكومة مفوضة انتخابًا من الشعب، ترسيخا لمبدأ التداول السلمي الديمقراطي للسلطة. بالطبع لا شرعية لحكومة تفرض نفسها عبر انقلاب على الشعب أو نتاجًا لحرب هدفت للإجهاز على ثورة شعب وانتهكت سيادته على وطنه متواطئة مع قوى أجنبية.

3- ارتفاع معدل الخطر من تحول الحروب الدائرة في المنطقة إلى حرب إقليمية شاملة تنتج عن تصادم مصالح ومطامع دول عظمى وارتفاع وتائر التنافس على النفوذ وموارد المنطقة وأفريقيا.

بيان الرباعية، حسب نفس المصدر، استوعب المستجدات ووضعها في الحسبان عند صياغة البيان المشترك دون التخلي الكامل عن هدفهم الاستراتيجي، الإجهاز على الثورة في نهاية المطاف وتمكين القوى الموالية لهم في الحكم؛ مما دعاها للسعي للوصول إلى صيغة تسويات ترتب وترجح كفة ميزان القوى في خدمة مصالحهم وتمكين حلفائهم حاضرًا ومستقبلا في حكم السودان.

بموجب الاتفاق الجماعي المقترح للمدنيين في البيان يتم تكوين حكومة مدنية موالية لهم في غياب الشعب وتشتت قوى الثورة الناتج عن الحرب.

أبرز ما جاء في بيان الراعية وموقف الحزب الشيوعي:

تدير الحكومة المنتقاة السودان في فترة انتقالية محددة (مقترح عامين)، تقوم ب:

• الحفاظ على وحدة الوطن، واجراء إصلاحات (شكلية) على بنية الدولة، مع الحفاظ على السياسات المعادية لمصالح الشعب ومواصلة السير على نهج الليبرالية الجديدة. معلوم أن قوى رأس المال العالمي لا تمانع في استبدال نظام شمولي قمعي لفظه شعبه بحكومة مدنية تنتهج الليبرالية الجديدة؛ وتخدم مصالحهم.

• العمل على إعادة إعمار ما دمرته الحرب، والإشراف على عودة النازحين واللاجئين السودانيين من جراء الحرب للديار، وتؤمن لهم الحد الأدنى من الخدمات الضرورية.

• إجراء إصلاحات في الجيش وإدماج الميليشيات والحركات المسلحة في القوات النظامية وصولا لقوات مسلحة موحدة شكلا، وعلى الواقع تدين بولاءات متعددة بحيث يضمن كل طرف مشارك في الصفقة تأمين عدم تغول أي طرف أو أطراف على غنائمه وكسبه في صفقة السلام التي وضعت على معيار توازنات القوى بجانب حماية الجيش الموحد والقوات النظامية مصالحهم جميعًا من ثورة شعب.

• التحضير وإجراء انتخابات خلال فترة قصيرة محددة لفترة انتقالية برقابة محلية وإقليمية ودولية (زائفة) وتحت إشراف أجهزة دولة عامة مدموغة بالفساد من بقايا تمكين الدولة العميقة لنظام الانقاذ المدحور.

• تفصل الأجهزة الفاسدة الانتخابات العامة على مقاس فوز التحالف الجديد لفئات الرأسمالية الطفيلية بمختلف مشاربهم السياسية والفكرية، والذي يضم الفئات القديمة علاوة على تنظيمات سياسية تقودها فئات من البرجوازية الصغيرة خادمة للرأسمال الإقليمي والدولي؛ وتواقة للثراء ومراكمة رأس المال من فوق السلطة.

- سيعمل الحزب بإيجابية مع كل ما ورد من مواقف تخدم مصالح الشعب مثل وقف الحرب وإعانة المواطنين على الاستقرار والتعافي من كل ما جلبته ونتج عن الحرب من مأسي... الخ.

النضال مع الجماهير لجعل ما ورد واقعًا ملموسًا في حياة الشعب وصون أمن عودة النازحين واللاجئين وضمان سلامتهم في ديارهم.

يواصل الحزب النضال من أجل استرداد الثورة وإكمال مشروعها الوطني والديمقراطي الشامل والتحرر الوطني الجذري.

مواصلة بناء الجبهة الجماهيرية القاعدية العريضة لوقف الحرب واسترداد الثورة.

إحياء مواثيق الثورة والإعلان السياسي الموقع من قوى الثورة في 3 يناير 2019 (مع وضع المستجدات في الاعتبار).

تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية، قوامها المواطنة في الحقوق والواجبات والمساواة بين مواطني السودان وإجلال التنوع.

إحداث تحولات عميقة في بنية السلطة والثروة منحازة للمنتجين والعمل الإنتاجي ومحاربة كافة أشكال العمل الطفيلي.

تبني نهج الاقتصاد المختلط والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي اللذان نادت بهما مواثيق وبرنامج ثورة ديسمبر 2018.

• الاعتماد على الذات والاكتفاء من الغذاء.

• تنمية متوازنة وعدالة اجتماعية وتكامل بين أقاليم السودان.

تمكين شعب السودان من أن يكون صاحبًا وسيدًا لقراره، يمارس حقه في البت ورسم حاضر ومستقبل السودان.

• يتم ذلك بإطلاق حوارات مفتوحة حول قضايا مصيرية، بين السودانيين والسودانيات طوال الفترة الانتقالية بعد استرداد الثورة؛ تعلن وتبث الحوارات بمختلف أشكال ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي؛ تمهيدًا لعقد مؤتمر دستوري قومي في نهاية الفترة الانتقالية يتوافق فيه السودانيون على كيف يحكمون وطنهم المشترك ووضع ملامح دستور السودان الذي يصاغ فنيًا ويجاز في استفتاء شعبي.

• ترسيخ مبدأ التداول السلمي الديمقراطي للسلطة.

• تحقيق العدالة واستدامة السلام وتكريس الديمقراطية الشاملة في البلاد.

مفارقة مسار الأزمة العامة واختفاء مظاهرها، التخلف، والفقر، والتنمية غير المتوازنة والحروب الداخلية والخلاص من الدائرة الشريرة، والتبعية للخارج، مما يهيئ نهوض السودان وارتقاء حياة شعبه.

تصعيد الحركة الجماهيرية لوقف الحرب واستعادة مسار الثورة:

- تكوين المجالس ومنابر جماهيرية قاعدية من قوى الثورة في كافة المجالات وعلى مستوى الحي والقرية والمدينة والمحلية والولاية والمركز. تناضل الجماهير من فوق المنابر لانتزاع الحقوق ووقف الانتهاكات على النفس والممتلكات الخاصة، والتصدي لخصخصة مؤسسات ومرافق الدولة الإنتاجية والتفريط في الموارد، ولصون مجانية التعليم والصحة، ولتوفير دعم الدولة الخدمات العامة الضرورية وحماية وتحسين البيئة؛ ولمنع الاعتداء والاستيلاء على الأرض والمرعى؛ ولتحسين الحياة والوضع المعيشي؛ والعيش بكرامة.

• التنسيق بين المجالس أفقيًا ورأسيًا مع الحفاظ على استقلالية وديمقراطية المجالس والمنابر في كل المستويات وصولا لنضال مشترك يضمهم؛ يربط القضية الخاصة بالصراع السياسي الاجتماعي بالعام.

• قد تختلف مسميات المجالس والمنابر غير أن كلها تصب في مجرى واحد وهو رص الصف وتوحيد كلمة جماهير كل منبر على حدة حول قضاياهم وانتزاع الحقوق؛ التضامن، وتنسيق المواقف.

• ابتدار المجالس والمنابر عمل مشترك في القضايا ذات الصبغة المشتركة والعامة وصولا لتكوين الجبهة الجماهيرية القاعدية الواسعة لوقف الحرب واسترداد الثورة.

والحزب الشيوعي يعول على استنهاض حركة الجماهير باعتباره العامل الحاسم في وقف الحرب واستعادة مسار الثورة، ويعتبر دور الخارج المساند والمتضامن عاملا مساعدًا.

الإبادة الجماعية عبر التاريخ ودور الشبيبة في مواجهتها

أدم روبي

حين نتحدث عن الإبادة الجماعية، لا نتحدث عن حوادث استثنائية في التاريخ البشري، بل عن آلية بنيوية في النظام الرأسمالي الإمبريالي. فكل مرحلة من مراحل تراكم رأس المال كانت مشروطة بتدمير جماعي لشعوب وأوطان بأكملها.

الإبادة ليست مجرد انحراف عن "القيم الإنسانية"، بل جزء من منطق السيطرة ذاته، لأن هذا النظام لا يعيش إلا بالتوسع، والتوسع لا يتم إلا على حساب الآخر.

منذ القرن السادس عشر، مع بدايات الغزو الأوروبي للأمريكيتين، قامت أولى عمليات الإبادة الكبرى ضد الشعوب الأصلية تحت رايات "التبشير" و"التمدين"، فتمت تصفية عشرات الملايين من السكان في ما يشبه أول تجربة استعمارية-رأسمالية لتدمير شعب من أجل الأرض والثروة.

هذه الدينامية نفسها ستتكرر لاحقًا في إفريقيا وآسيا، حين تحولت القارات المستعمَرة إلى مختبرات لتجريب العنف الاستعماري، كما حدث في الكونغو على يد البلجيكيين أو في الجزائر على يد الفرنسيين. كانت الإبادة هناك أداة لإرساء السيطرة الاقتصادية، تمهيدًا لنهب الموارد وتشكيل أسواق جديدة. لذلك فإن الإبادة ليست طارئة، بل تجسيد عنيف للجوهر الرأسمالي نفسه: الربح فوق الإنسان.

من الفاشية إلى الصهيونية: استمرار منطق التدمير

في القرن العشرين، عرفت البشرية شكلاً جديدًا من الإبادة تمثل في الفاشية الأوروبية، حيث اندمجت النزعة القومية المتطرفة بالرأسمال الاحتكاري في مشروع للسيطرة العنيفة. لم تكن الفاشية سوى الوجه العاري للرأسمالية حين تسقط أقنعتها الديمقراطية.

وقد واجهتها الشعوب بثمن باهظ، لكن عبر تجربة الجبهة المتحدة ضد الفاشية وُلد وعي أممي جديد يؤمن بأن الحرية لا يمكن أن تكون جزئية، وأن هزيمة الفاشية في أوروبا ليست سوى خطوة في معركة أوسع ضد الاستعمار والإمبريالية.

إلا أن الهزيمة العسكرية للفاشية لم تعن نهاية منطقها. فقد وُلد في الشرق مشروعَ استعماري جديد حمل نفس الجينات: الصهيونية.

هذا المشروع، المدعوم من القوى الإمبريالية، تبنى فكرة «شعب مختار» يملك حق السيطرة على أرض يسكنها «آخرون لا حق لهم»، واستند إلى رواية دينية لتبرير اقتلاع شعب كامل من أرضه.

منذ 1948، لم تتوقف الجرائم الصهيونية ضد الفلسطينيين: تطهير عرقي، مجازر، حصار، تدمير للبنى التحتية، محو للهوية والذاكرة.

اليوم، ومع الإبادة الجارية في غزة، تنكشف الصهيونية كأحد أبناء الفاشية التاريخيين، تتغذى من ذات المنابع: العنصرية، تقديس القوة، واحتقار حياة الآخر.

الإبادة الحديثة كسياسة دولية: فيتنام والعراق والسودان

في النصف الثاني من القرن العشرين، اتخذت الإبادة شكلاً جديدًا: إبادة مغطاة بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في فيتنام، ارتكبت الولايات المتحدة أوسع مجزرة بيئية وبشرية في القرن العشرين، حيث استخدمت قنابل النابالم والعوامل الكيميائية ضد المدنيين، باسم «مكافحة الشيوعية».

كانت فيتنام رمزًا لكشف الوجه الحقيقي للإمبريالية الأميركية: ليست حامية للحرية، بل قاتلة لكل من يحلم بالتحرر.

ورغم بشاعة الحرب، فإنها شهدت أيضًا واحدة من أنبل صور المقاومة، ليس فقط في فيتنام بل في العالم أجمع، حين خرجت الحركات الطلابية والشبابية في أمريكا وأوروبا لتعلن أن «العدو في الداخل»، وأن الإمبريالية لا تمثلها.

المشهد تكرر في العراق سنة 2003، حيث عادت الولايات المتحدة لتقصف شعبًا كاملاً تحت ذريعة «نشر الديمقراطية» و«القضاء على أسلحة الدمار الشامل»، لتدمّر دولة وتفتح باب جحيم طائفي واقتصادي لم يُغلق إلى اليوم.

وبين هاتين التجربتين، تتواصل المآسي نفسها في السودان والكونغو واليمن، في صمت دولي مريب، لأن من يتحكم في العالم هو نفس النظام الذي ينتج الحروب ليعيد توزيع الثروات.

بهذا المعنى، فإن الإبادة لم تعد فعلاً محليًا، بل سياسة دولية تُمارس بوسائل مختلفة: عسكرية، اقتصادية، إعلامية.

الشبيبة في مواجهة الإبادة: من فيتنام إلى فلسطين

في كل لحظة تاريخية اشتد فيها التوحش، كان الشباب هم أول من يرفع راية الرفض.

في فيتنام، حمل الطلاب السلاح جنبًا إلى جنب مع الفلاحين.

في أمريكا، خرجت الجامعات ضد الحرب رغم القمع البوليسي.

في جنوب إفريقيا، فجّر تلاميذ "سويتو" انتفاضة أنهت نظام الفصل العنصري.

وفي أمريكا اللاتينية، قادت الشبيبة الثورات ضد الديكتاتوريات العسكرية والنيوليبرالية.

الشبيبة كانت دائمًا ضمير الشعوب حين تصمت، وشرارة المقاومة حين يخيّم الخوف.

اليوم، أمام ما يحدث في فلسطين، تعود الشبيبة إلى الشوارع، في الرباط وتونس وباريس وشيكاغو، لتقول ما لم يعد يقوله الإعلام: إن الصهيونية فاشية جديدة، وإن من يصمت شريك في الجريمة.

لكن المطلوب اليوم ليس فقط الغضب، بل تنظيم الغضب في إطار أممي تقدمي، يربط بين نضال الشعوب ضد الإبادة ونضالها ضد الاستغلال الطبقي.

فالإبادة لا تُفهم خارج سياقها الاقتصادي والسياسي: هي الوجه العسكري لنظام عالمي ينهب الجنوب ليحمي رفاهية الشمال.

ومن هنا فإن دور الشبيبة اليسارية هو نقل الوعي من مستوى التعاطف إلى مستوى الفعل الثوري، من «التضامن» إلى الالتزام.

مهام الشبيبة اليسارية اليوم: من الوعي إلى التنظيم

إن الشبيبة اليسارية، سواء في المغرب أو في أي مكان آخر، تواجه اليوم مهمة مزدوجة:

أن تُقاوم الإبادة في الخارج، وأن تُفكك آلياتها في الداخل.

فالنظام الذي يدعم الإبادة في فلسطين هو نفسه الذي يفرض سياسات التفقير والخصخصة وقمع الحريات في بلداننا.

وبالتالي، فالنضال ضد الإبادة هو أيضا نضال ضد المخزن، وضد التبعية الاقتصادية، وضد الإعلام الذي يبرر الصمت.

على الشبيبة اليسارية أن تعيد بناء الجبهة الأممية الجديدة ضد الفاشية والإمبريالية، مستلهمة تجربة الجبهات الموحدة في ثلاثينيات القرن الماضي.

أن توحد قواها الطلابية والنقابية والثقافية حول قضايا ملموسة:

- فضح التطبيع مع الكيان الصهيوني.
- دعم المقاومة الفلسطينية والمطالب الشعبية في السودان واليمن.
- إنتاج خطاب ثقافي مضاد للهيمنة يربط بين الفن والسياسة، بين الذاكرة والنضال.

الإبادة لا تنتهي بوقف القصف، بل حين يُكسر النظام الذي يصنع القصف. والشباب، بما يملكه من طاقة وتمرد وقدرة على التجديد، هو القادر على حمل هذا المشروع التاريخي.

لقد قاوم شباب الأمس الفاشية في أوروبا، ورفعوا رايات الحرية في فيتنام وجنوب إفريقيا وأميركا اللاتينية.

واليوم، آن الأوان لجيلنا أن يكتب فصله في هذا التاريخ، في مواجهة فاشية جديدة اسمها الصهيونية والإمبريالية.

فإما أن نكون جيل المقاومة، أو أن نُدفن في مقبرة الصمت.

نساء السودان... ضحايا وحشية الحرب

عثمان ميرغني

يمرّ العالم بمرحلة من الاضطراب والقلق لا تخطئها العين، بل تُحس في تفاصيل الحياة اليومية وفي خريطة النزاعات المتمددة. فوفقاً لتقرير صدر هذا الأسبوع عن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، يشهد العالم أعلى عدد من النزاعات منذ عام 1946. مع ما يعنيه ذلك من تداعيات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين وعلى حياة الملايين من البشر.

ولأن التقرير جاء بمناسبة مرور 25 عاماً على قرار مجلس الأمن رقم «1325»، الذي ألزم المجتمع الدولي بحماية المرأة ومشاركتها الكاملة في جهود السلام والأمن؛ فقد سلط الضوء على واحدة من أبشع نتائج الحروب المعاصرة: العنف الموجه ضد النساء في مناطق النزاع، باعتباره وجهاً مأساوياً ومتعمداً من وجوه الحروب.

يشير التقرير إلى أن نحو 676 مليون امرأة وفتاة يعشن اليوم في مناطق نزاع مميتة أو على بُعد 50 كيلومترا منها، وهو أعلى مستوى منذ تسعينات القرن الماضي. وبينما تضاعفت الخسائر المدنية بين النساء والأطفال 4 مرات خلال العامين الماضيين؛ فقد ارتفع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بنسبة 87 في المائة خلال عامين فقط، في دلالة واضحة على أن الاغتصاب والعنف الجنسي لم يعودا مجرد عرض جانبي للحرب، بل أداة متعمدة من أدواتها.

في عام 2023 ارتفعت الحالات الموثقة للعنف الجنسي في مناطق النزاع بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2022، حيث سُجلت 3688 حالة مؤكدة ضد النساء والفتيات الصغيرات. ثم ازداد الوضع سوءا في عام 2024، بارتفاع إضافي بلغ 25 في المائة. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل صرخات مكتومة تعبّر عن انهيار المنظومة الأخلاقية والإنسانية في عالم باتت الحروب فيه تُدار على أجساد النساء.

ولم يغب اسم السودان بالطبع عن هذه القائمة المظلمة، في ظل حرب هي الأعنف والأكثر دموية في تاريخه الحديث؛ فقد وثقت تقارير دولية ومحلية الانتهاكات الواسعة ضد النساء، مع اتهامات صريحة لـ«قوات الدعم السريع» بارتكاب أعمال اغتصاب واستعباد جنسي في مناطق عدة. وتشير «منظمة العفو الدولية» إلى تورط هذه القوات في ممارسات ممنهجة من الاغتصاب الفردي والجماعي، شملت نساء وفتيات في سن الطفولة، بينما تحدثت منظمة «اليونيسف» عن 221 حالة اغتصاب موثقة للأطفال، من بينهم 16 ضحية دون الخامسة، وأربعة أطفال لم يتجاوزوا عامهم الأول. أي انحطاط إنساني يمكن أن يبرر هذا القدر من السادية والبربرية؟

وتجمع كل التقارير على أن ما تم توثيقه لا يعكس سوى جزء يسير من حجم الكارثة؛ إذ تظل معظم الحالات طي الكتمان بسبب الخوف من الانتقام أو الوصمة الاجتماعية، فضلا عن صعوبة الوصول إلى المراكز الصحية المتخصصة، في ظل دمار البنية التحتية وانعدام الأمن. هذا التعتيم القسري يحرم الضحايا من العدالة والعلاج، ويترك الجناة بلا حساب، في جريمة مضاعفة بحق الإنسانية.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يذهب أبعد من التوصيف؛ فهو يلفت إلى مفارقة مؤلمة: النساء يُقتلن بأعداد قياسية في الحروب، لكنهن يُستبعدن في المقابل من طاولات صُنع السلام؛ ففي عام 2024 مثلاً، لم تكن هناك أي مشاركة نسائية في 9 من أصل 10 عمليات سلام حول العالم، ولم تتجاوز نسبة النساء 7 في المائة من المفاوضين، و14 في المائة من الوسطاء. ورغم أن الدراسات تؤكد أن مشاركة النساء تُضاعف فرص نجاح اتفاقيات السلام واستدامتها، فإن واقع السياسة لا يزال يصر على تهميش نصف المجتمع، حتى في مساعي الخروج من الحروب التي تدفع النساء ثمنها الأكبر.

إن الصورة القاتمة التي يرسمها التقرير تستدعي تحركاً عاجلاً على أكثر من صعيد:

أولاً – لا بد من تعزيز المساعدات الإنسانية، بتوسيع برامج الرعاية الصحية والنفسية للناجيات من العنف، وتوفير بيئات آمنة لهن داخل مناطق النزوح واللجوء.

ثانياً – يجب ضمان المساءلة لكل مَن ارتكب أو أمر بارتكاب هذه الجرائم، عبر آليات العدالة الوطنية والدولية، فالإفلات من العقاب هو ما يجعل هذه الممارسات تتكرر بلا خوف.

ثالثاً – آن الأوان لأن تصبح مشاركة النساء في عمليات السلام قاعدة لا استثناء، فالحروب التي تُقصي النساء تُنتج سلاماً هشاً ومؤقتاً، لأن المرأة تضفي بعداً مختلفاً، ومنظوراً إنسانياً، خالياً من نزعة العنف ولغة القوة الباطشة.

إن العنف ضد النساء في الحروب ليس مجرد مأساة فردية، بل جريمة ضد الضمير الإنساني، وضد فكرة السلام ذاتها. السودان اليوم يمثل أحد النماذج الصارخة لهذا الانهيار الأخلاقي، لكنه في الوقت نفسه يذكرنا بأن أي تراخ في مواجهة مثل هذه الجرائم يجعل مَن كل نزاع قنبلة موقوتة قابلة للتكرار، وربما بصورة أكثر وحشية.

حين يُغتصب الجسد باسم الحرب، يُغتصب معه مستقبل أمة بأكملها. ولهذا، فإن صون النساء في زمن الحرب ليس مسألة «حقوق إنسان» فحسب، بل هو معيار يُقاس به مدى إنسانيتنا.

×نقلاً عن «الشرق الأوسط»

× عثمان ميرغني:كاتب وصحافيّ سوداني، نائب رئيس التحرير السابق لصحيفة «الشرق الأوسط». عمل في عدد من الصحف والمجلات العربية في لندن. متخصص في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية ومهتم بقضايا الاقتصاد العالمي والمناخ والبيئة.

في عام 2023 ارتفعت الحالات الموثقة للعنف الجنسي في مناطق النزاع بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2022، حيث سُجلت 3688 حالة مؤكدة ضد النساء والفتيات الصغيرات. ثم ازداد الوضع سوءاً في عام 2024، بارتفاع إضافي بلغ 25 في المائة. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل صرخات مكتومة تعبّر عن انهيار المنظومة الأخلاقية والإنسانية في عالم باتت الحروب فيه تُدار على أجساد النساء.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يذهب أبعد من التوصيف؛ فهو يلفت إلى مفارقة مؤلمة: النساء يُقتلن بأعداد قياسية في الحروب، لكنهن يُستبعدن في المقابل من طاولات صُنع السلام؛ ففي عام 2024 مثلاً، لم تكن هناك أي مشاركة نسائية في 9 من أصل 10 عمليات سلام حول العالم، ولم تتجاوز نسبة النساء 7 في المائة من المفاوضين، و14 في المائة من الوسطاء. ورغم أن الدراسات تؤكد أن مشاركة النساء تُضاعف فرص نجاح اتفاقيات السلام واستدامتها

أطلقوا سراح هذا الكتاب

معاد الجحري

لا أدري مصير هذا الكتاب الذي اخترت له كعنوان «الطريق إلى فلسطين» إهداء للشهيدة الطفلة هند رجب. كتاب من 223 صفحة تتناول ثلاثة أجزاء وهي المقاومة في وجه النكبة ثم التضامن مع الشعب الفلسطيني والتطبيع مع الكيان الصهيوني وأخيرا ملحقات ذات طابع توثيقي.

لقد وضعت مسؤولة في مطبعة رؤى برينت (ROA Print) التي تعاقدت معها، طلب الإيداع القانوني لدى المكتبة الوطنية بالرباط يوم 6 ماي 2025. ومنذ ذلك الحين وأنا أهاتف المسؤولين عن الإيداع القانوني أو أتصل مباشرة فضلا عن الاتصالات المباشرة والهاتفية لمسؤولي المطبعة السالفة الذكر. والجواب الذي كنا نتلقاه هو أن الأمر في طور الإنجاز (en cours)

آخر زيارة لي للمكتبة الوطنية كانت يوم 28 أكتوبر 2025 حيث أكدت لي كل المسؤولات على أنه في طور الإنجاز.

قلت تأخر الأمر كثيرا وإذا كان منعا فليكن صريحا. قالت إحدهن أنه ليس من صلاحية المكتبة الوطنية منع صدور أي كتاب.

فما السبب يا ترى وراء كل هذا التأخر الغريب؟

أؤكد هنا أنني وفي جميع الأحوال لن أتنازل عن حقي في التعبير عن قناعاتي كاملة مهما كلفني ذلك من ثمن، فقد قررت العيش في بلدي حرا وحرا وحرا.

كل شيء على مايرام..

محمد الوهابي

البيت المتداعي لم يسقط بعد.
المدرسة لازالت تلوك الأولاد،
قبل أن تبصقهم.
المرض صار مزمنا،
والمشفى على عهده بعيد وبارد،
كوجه قحاض يصدر حكم الإعدام !
سُعار الأسعار محتدا مايزل،
وقد ألفنا العض،
والداء،
وماخلقنا إلا لتنهشنا الأنياب،
وكيف لكلب أن يُلام !؟
الذاكرة بعد قوية،
تحفظ كل حفر الطريق عن ظهر قلب.
الحارس الغليظ لازال،
بوجهه المغلق كالقفل،
يقف على باب الإدارة،
وقد صارت قبضته من حديد،
تثبت الطوابير في طريق سير النظام !
الشارع واسعا مايزل،
والرصيف طويل عريض،
ليمر كل العاطلين،
ويقيم كل المشردين،
وتمتد أيادي كل المتسولين،
وينعم الجميع بدفء الزحام !
النساء مازالت تلدن الفتيات،
وسوق الدعارة مزدهر،
والتحية تلقى على القوادين بكل احترام !
أيادي اللصوص صارت أكبر،
وما عادوا يخفون أصابعهم،
والوجوه،
وسرقوا النصوص،
والأختام !

الخوف مرعوبا ما يزل،
يلتفت إلى كل الجهات،
والكاميرات،
متوجسا من نسمة أمن وأمان،
متوثبا كالذئب في ذاكرة الأغنام !
فكل شيء على ما يرام،
ولا ينقصنا سوى النظر في وجه عزيز،
والسلام !

وأزعجتهم نوى في صرفها غير

نورالدين موعابيد

لكنه ابتسم، ابتسامة شماتة، مُعلّقا: «لقد أجهضوا الغمام، قبل أن يتياسر الإمام.. «والظاهر أنه أبقى على ديك مسوّغا ذلك بأنه أبو يقظان علّه يوقظ ضميرا حيا يقاوم الاستبداد والاستعباد.. هكذا يتشبث الشيخ بالحياة، منفتحا على سمفونيا خوض الصراع، بالمجداف والشراع، بوصلته انتظارات من تبقى من عموم الكادحين، المناضلين.. ومنارته تجارب الشعوب، التي لا تهاب الكروب.

صه ! ها هو الليل في هزيعه الأخير، بعد أن شاقني، يا رفيقي، طيفك، وأخجلني، بل أفجعني.. وأكرهني على «إذلال دمع من خلائقه الكبر».. لم تركتني حافيا ، عاريا، إلا من أردية نضاليتكَ السامية، وأحذيتك التي حولت الثرى إلى رغام.. ؟!.. هكذا حزمت خرجك، وكأنك السندباد، أوغجريّ يطارد خيط دخان، تعرفه الموانئ والمرافئ، فلا يحتويه زمكان... فهل أرعى النجوم، أم أحمي شمس الأبطال من الكسوف، وقمر الشهداء من الخسوف..؟

لا القمع يفحمك، ولا القهر يلجمك، ولا الاستبداد يرعبك.. فأنت في سعيك إلى العلياء، لا تقنع بما دون الثريا.. والقصائد العصماء.. لا تخشى العقبات الكأداء.. لا عذب لديك سوى الشعب، ولا فتح إلا بعد كدح..

وحين «تمضي الغيوم، هل ستتقاسم الجبال معاطفها لتخبّئك»، أم أنك سترد مع القائل: «إن في الشعر دوما ما يوسّع الأحداق»؟.. ستتضمد، لا محالة، الكلوم، إن هبّت السموم.. وكلما أوغلت السهام في خاصرتي العجفاء ارتددت إلى ذاكرة الرفاق الموشومة، بلا تخوم، علني أستل سيفك، أو أستعدي (العين قبل الدال) طيفك.. مهلا، أيها الهُمام !.. لم احترفت صمت القبور، ألأنك لا تجتث العظام، أم لأن الحمام هجرك، وأجّر هديله، هو واليمام؟.. ماذا يضيرك لوأنك، مرة أخرى، امتشقت الحسام، ورحت تغالب طواحين دون كيشوت، أو تترقب عشبة جلجامش؟!.. فقد تعودنا أرخبيل المآسي العميقة، في الصباحات والأماسي، حتى بتنا مرجع الانتكاس وأنموذج الانتكاص، متناسين الإبداعات الحبلى بالأنخاب والورود، فأين نحن، يا صاح، من رائعة أمل دنقل: «لا تصالح»، مصدر الانتعاش، «الأساس» والارتعاش؟!.. حسبنا أن الشفيع، هو الشرف الرفيع، المصون بالصمود والتصدي، اللذين لا يتقادمان ولا يترهلان، في الزمكان.. فهلا رددنا قول جلال الدين الروميّ: «الصديق مثل الذهب، والبلاء مثل النار، والذهب الخالص يكون سعيدا في قلب النار. إن الدم ليتفجر من فمي مع الكلمات. «.. وربما سوّغ هذا كون «الكلام» يتحرك في الحقل الدلاليّ المفتون ب»الجرح .

وسام فقعاوي:

مسالة نزع السلاح والوصاية، بحاجة لدرجة عالية من التكاتف والوحدة بين قوى المقاومة وقواعدها الشعبية، من أجل إفشالهما...

تقديم

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد، الذي خصص ملفه لتطورات للقضية الفلسطينية في هذه المرحلة التي تشهد تطورات متسارعة ومنها ما يحاك في خطة ترامب، الدكتور وسام الفقعاوي، الباحث والكاتب السياسي الفلسطيني، رئيس تحرير مجلة «الهدف» الإخبارية، والناشط السياسي والاجتماعي، والفاعل المهتم من خلال مقالاته العديدة بالقضايا العربية والفلسطينية.
في هذا الحوار يبرز الدكتور وسام وبعمق رؤية واضحة وواقعية، بعيدة عن التناول العاطفي لمجريات الأحداث، وخاصة ما يسمى بخطة ترامب المفروضة.

■ أعلن الرئيس ترامب «خطة لانهاء العدوان الصهيوني على غـزة»، وتم توقيع الاتفـاق في القاهرة، ما دوافع قبول المقاومة بالخطة؟

● **آثرت قوى المقاومة على القبول بما سميَّ خطة ترامب لوقف إطلاق النار في غزة، لتحقيق هدف أساسي حسب ما جاء في الإعلانات الصادرة عنها وعلى لسان الناطقين باسمها، وهو وقف الإبادة الصهيونية بحق أهلنا في قطاع غزة، ومن ثم إدخال المساعدات، وإجراء عملية تبادل للأسرى، وضمان إعادة اعمار قطاع غزة، وأنا أقول بذلك، لا يجب إغفال الضغط الكبير الذي وقعت تحت تأثيره قوى المقاومة مجتمعة وبالذات منها حركة حماس، من قبل الدول العربية والإسلامية التي شاركت ترامب خطته، سواء المُعلنة والتي يجري تنفيذها حاليًا، والتي قالت بأنها تخالف تلك التي عُرضت عليها، بحيث أن الخطة الجاري تنفيذها هي خطة (ترامب – نتنياهو)، وهذا صحيح تمامًا، حيث لا يجب تجاوز الدور الأمريكي الرئيسي في دعم كامل المجهود الحربي وغير الحربي الإسرائيلي في حرب الإبادة الشاملة والتجويع الممنهج لأهلنا في القطاع، وبالتالي حرصه الكامل في إلحاق الهزيمة بقوى المقاومة الفلسطينية، وتجريدها من سلاحها، بعد إنهاك حاضنتها الشعبية، وهذه المسألة من أخطر ما تضمنه «اتـفـاق» وقـف إطـلاق الـنـار الـذي يخضع للتفسير الأمريكي – الإسرائيلي، وبالتالي التـصـعـيـد فـي مـسـتـوى اسـتـخـدام الـقـوة العسكرية بين فترة وأخرى كما جرى فعليًا، خلال الشهر المنصرم، إلى جانب العمل على فرض الوصاية أو «الانتداب»، على القطاع، ومـحـاولـة شرعـنـة ذلـك، مـن خـلال مجلس الأمن، وهاتين المسألتين: السلاح والوصاية، بحاجة لدرجة عالية من التكاتف والوحدة بين قوى المقاومة وقواعدها الشعبية، من أجل إفشالهما، والأهداف الأمريكية – الصهيونية من خلفهما.**

■ تم تـوقـيـع الخـطـة في الـقـاهـرة دون وجـود المعنيين مباشرة بالعدوان، ما تفسيركم لذلك؟ ومـا حـدود الـتـزام الكيان الصهيوني، في ضـوء ذلـك وفي ضوء الاعتداءات التي قامت بها باستغلال صعوبات البحث عن جثامين الاسرى الصهاينة؟

● **من جهة، قد يرى البعض أن ما جرى ليس اتفاقًا، واضح المعالم، وطرفيه المحددين (طرفي الصراع)، كانا حاضرين في تفاصيله وبالتالي وصلا، لصيغة تفاهم كاملة، ومن ثم وقعا عليه، وعلى برتوكولات – خطط تنفيذه، فقد نرى أن ما جرى أبعد من ذلك، وفيه ما هو أقرب لصيغة الفرض، أكثر منه اتفاقًا محددًا**

وواضحًا، ومن هنا فقد غاب الطرفين – أقصد حماس وإسرائيل – عن مراسم الاحتفال التي جرت في شرم الشيخ، والتي دُعيَّ لها كل من دعم حرب الإبادة الصهيونية – الإمبريالية ضد أهلنا في قطاع غزة، وشارك فيها فعليًا، من دول غربية وعربية وإسلامية، وبرأيي أن إسرائيل/الوكيل، كان ممثلًا بحضور أمريكا/الأصيل، هذا أولًا، أما ثانيًا؛ فإن الشروط التي تضمنها «الاتـفـاق»، تـقـارب الأهـداف الإسرائيلية المعلنة وهي: السيطرة العسكرية والأمنية على قطاع غزة، ونزع سلاح المقاومة، كما الوجود المقاوم ذاته في القطاع، ووضع القطاع تحت وصاية دولية وعربية، تخفف من عبء الوجود الاحتلالي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في القطاع، والتي لا تتجاوز حاليًا مساحتها 45% من المساحة الفعلية للقطاع، بالإضافة أن أغلب الحاضرين في «حفل» إعلان الاتفاق، يجمعهم أهداف واحدة: ضرب وإنهاء المقاومات في المنطقة (لـبـنـان – الـيـمـن – إيـران)، وفـي مقدمتها المقاومة الفلسطينية، بما تمثل من رأس حربة في مواجهة المشروع والوجود الصهيوني في قلب المنطقة، وكذلك؛ ضمان أمن واستقرار وتوسع الكيان الصهيوني.

■ طرحت الخطة المعلنة مسألة نـزع سـلاح المـقـاومـة، والرئيس تـرامـب والـنـتـن – ياهـو يـهـددان لتحقيق ذلـك، مـا موقف المقاومة بخصوص هذه النقطة؟

● **أعتقد بـأن من أكثر القضايا الشائكة، فيما سميَّ اتـفـاق وقـف إطـلاق الـنـار، هي مسألة سلاح المقاومة، وكانت قوى المقاومة، منذ بداية إعلان موافقتها على «خطة ترامب»، قد قالت: بشرعية سلاح المقاومة، وبكونه شأنًا فلسطينيًا خالصًا، وأن مسألة وجوده مرتبطة بتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحـريـة والاسـتـقـلال، لكن في المقابل، يَعدّ العدو الصهيوني وكامل حلفه المعادي، موضوع السلاح، أحد القضايا الأساسية التي تضمنها «الاتفاق» والمطلوب من القوى الفلسطينية، وبالأخص حركة حماس، الالتزام بتنفيذها، وإلا فإن الأمر يعد إخلالًا بالتزاماتها، وعليه؛ فإن مشهد التصعيد العسكري العنيف والعودة لدورة استمرار حرب الإبادة، يبقى قائمًا، حال جرى تجاوز تلك الالتزامات، وهذا أمرًا غير مستبعد، خاصة وأن العدو ومعه الولايات المتحدة الأمريكية، اعتبرا تأخير تسليم حماس لجثامين الأسرى الإسرائيليين، تجاوزًا للاتفاق، يستوجب ردًا بالتصعيد العسكري الذي حصد عشرات الشهداء خلال الشهر المنصرم، من عمر الاتـفـاق، دون أي رفض لذلك أو اعتراض، من قبل ما يسمى – الـوسـطـاء – وعـلـيـه؛ فـإن الـغـمـوض الـذي يكتنف هذا «الاتفاق» وتفاصيله الكثيرة غير الواضحة من جهة، وعدم معرفة حدود ما تم الاتفاق عليه فعليًا، بين أطرافه، أو أنه فرض فرضًا من جهة أخرى، يضع على كاهل قوى المقـاومـة، مسؤولية كبيرة، وخـاصـة لجهة إفشال خطط ومشاريع العدو التي لم يستطع تحقيقها في ميدان المعركة، بعد أداء وصمود أسطوري للمقاومة وشعبنا في قطاع غزة، من تحقيقها من خلال المساومات السياسية المضرّة براهن ومستقبل نضالنا الوطني.**

■ حقق الشعب الفلسطيني انتصارات دولية، وعلى رأسها اعـتـراف دول كبرى من اوربـا الغربية بالدولة الفلسطينية كيف يمكن استغلال ذلك إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟

● **برأيي إن أكبر انتصار حققه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية فعليًا، هو ذلك التضامن والالـتـفـاف الشعبي الكبير الذي شهدته ما أسميها: ساحات فلسطين في أربعة أرجاء العالم، والانحياز الواضح والصريح لحقوق ونضال شعبنا، وانكشاف حقيقتين أمام شعوب الدول الأوربية بالذات:**

الأولى: حقيقة إسرائيل، كوجود استعماري– إمبريالي إبـادي على أرض فلسطين وضد شعبها، بما أسقط عند الغالبية منهم، كونها؛ صاحبة حق إلهي أو إنها دولـة ديمقراطية من حيث المبدأ، كما حاولت أن تصور الرواية الصهيونية على مدار عشرات السنين.

أما الثانية: فهي حقيقة وطبيعة النظام الدولي القائم، ومنها أنظمة بلدانهم، وخاصة لجهة الادعـاءات التي طالما تغنى بها هذا النظام الغربي: الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث تأكد لمعظم هذه الشعوب، بأنها أنظمة إمبريالية وتـدعـم حـرب الإبـادة وكيانـها عـلـى أرض فلسطين.

وهنا أرى بأن ما سميَّ الاعتراف بالدولة الفلسطينية، من دول هذا النظام، وفي مقدمتهم النظم التي دعمت الكيان الصهيوني تاريخيًا وفي حرب الإبادة المستمرة، وفي مقدمتها كل من بريطانيا وفرنسا، والتي قد يجد البعض فيها؛ إنجازًا سياسيًا ما، إلا إنها في المقابل، قد لا تتعدى محاولة غسل يدهم، كما كيانهم المُصطنع في قلب المنطقة العربية، من حرب الإبـادة، والتي بات بعض منفذيها مطلوبين لمحكمة الجنايات الدولية، طالما لم تذهب هذه الدول إلى الاعتراف بالجريمة التاريخية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني سنة 1948، بسبب حضانتهم ورعايتهم ودعمهم، للمشروع والـوجـود الصهيوني على أرض فلسطين وفـي قـلـب وطـنـنـا الـعـربـي، وبـحـق الشعب الفلسطيني الكامل في أرض وطنه وتقرير مصيره عليها، كما أن خطوة الاعترافات تلك لا يُصدّقها الواقع الميداني القائم على التوسع والاستيطان والضم في الضفة الفلسطينية، حيث أن أحد مساعيها هو استكمال مشروع ما يسمى «السلام» الإبراهيمي، باستكمال حلقة تطبيع الوجود الإسرائيلي في المنطقة وعلى حساب شعوبها وحقوقها التاريخية والراهنة.

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

كل التضامن والدعم لشعوب فينزيلا وكولومبيا وكوبا
كل الإدانة للإمبريالية الأمريكية المارقة

اعتبرت الإمبريالية الأمريكية، مرتكزة على عقيدة مونرو، أن أمريكا اللاتينية حديقتها الخلفية التي يجب أن تظل تحت هيمنتها. لذلك، فإن التاريخ الحديث لدول أمريكا اللاتينية هو تاريخ مقاومة شعوب المنطقة لهذه الهيمنة ومحاولات الامبريالية الأمريكية القضاء عليها.

وعرفت هذه المحاولات تصعيدا خطيرا، في الفترة الأخيرة خاصة مع صعود ترامب للسلطة، وتركزت على كولومبيا وكوبا، بينما احتلت فينزويلا مركز الصدارة في العدوان الامبريالي الأمريكي الغاشم على هذه المنطقة.

لم تتوقف الامبريالية الأمريكية عن شن حرب هجينة على فينزويلا منذ صعود تشافيز والحركة البوليفارية للسلطة (انقلاب عسكري فاشل وحصار وعقوبات اقتصادية وحرب إعلامية...). وعرف هذا العدوان تحولا نوعيا منذ صعود مادورو للسلطة حيث أصبح تغيير النظام في فينزويلا هاجسا وأولى الأولويات بالنسبة للامبريالية الأمريكية مستعملة أقذر وأخس الوسائل (محاولات اغتيال مادورو وارشاء مسئولين كبار، تنصيب كويدو رئيسا، محاولة استعمال كولومبيا كوكيل عسكري، عدوان ضد قوارب في المياه الاقليمية لفينزويلا وصولا إلى منح مكافأة ضخمة لكل من يوفر معطيات تمكن من اعتقال أو تصفية مادورو، الرهان على الأوليغارشية الفينزويلية وزعيمتها الفاشية متشادو، استعمال مرتزقة لنشر الفوضى وارتكاب الجرائم ضد المواطنين...). والهدف الأساسي للامبريالية الأمريكية هو الاستيلاء على الخيرات الطبيعية التي تزخر بها فينزويلا (أكبر احتياط للنفط في العالم والعديد من المعادن النفيسة) وليس ادعاءاتها الكاذبة والمغالطة حول غياب الديمقراطية أو محاربة المخدرات.

كما أن كولومبيا التي راهنت عليها الامبريالية الأمريكية، في 2019، لشن حرب برية ضد فينزويلا والتي أصبحت، بفضل صعود القوى التقدمية إلى السلطة، تتبنى مواقف جذرية وشجاعة مناهضة للامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني، تتعرض بسبب ذلك لعدوان شرس من طرفهما (حرب تجارية وإعلامية وعقوبات اقتصادية وتهديد الرئيس كوستافو بترو وفرض عقوبات عليه...).

ويقاسي الشعب الكوبي من الحصار المطبق والعقوبات الاقتصادية القاسية المفروضة عليه من طرف الامبريالية الأمريكية منذ بداية ستينيات القرن الماضي بهدف إفشال التجربة الاشتراكية في كوبا ومنع تمددها في أمريكا اللاتينية.

بناء على ما سبق، فإن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

- يعبر عن تضامنه التام والقوي مع شعوب وأنظمة فينزويلا وكولومبيا وكوبا ويدعو كل قوى التحرر والديمقراطية في المغرب والعالم إلى تقوية وتجذير تضامن الشعوب مع هذه الدول ومقاومتها للهيمنة الامبريالية.
- يدين، بشدة، كل أشكال العدوان الذي تمارسه الامبريالية الأمريكية وتواطؤ الامبرياليات الغربية والأنظمة التابعة ضد شعوب فينزويلا وكولومبيا وكوبا.
- يعتبر أن تصليب وتوسيع المقاومة للعدوان الامبريالي الشرس يتطلب تحصين وتعميق المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه الدول.
- يؤكد، بالنسبة لكولومبيا وفينزويلا، أن الانتصارفي المعركة ضد الإمبريالية الأمريكية يتطلب تجريد الأوليغارشيا، باعتبارها حصان طروادة هذه الإمبريالية، من سلطتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والإعلامية. كما يتطلب بناء تحالفات مع كل القوى والانظمة المناهضة للإمبريالية الأمريكية.

المكتب السياسي
9 نونبر 2025

الشيوعي السوداني يعتبر الحرب القائمة حرب أجنحة الرأسمالية الطفيلية ومخطط إمبريالي لإضعاف الدولة واستنزاف مقدرات الشعب

محمد شاعـــــر

دخلت الحرب في السودان مرحلة خطيرة بما يجري، في بارا والفاشر وعدة مناطق من البلاد ،من مجازر واعتقالات وتجويع وتهجير قسري في حق المدنيين، من طرف مليشيات حميدتي المدعومة من قبل الرجعية العربية والامبريالية. فحسب العديد من التقارير أخذ الوضع بعدا كارثيا في العديد من المناطق السودانية، حيث ذكر نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة «فرحان حق» إن المدنيين غير قادرين على مغادرة الفاشر فيما قتل المئات منهم، بمن فيهم عاملون في المجال الإنساني، ولا يزال عدد كبير «محاصرا داخل المدينة، مع انقطاع أو انعدام التواصل مع العالم الخارجي». من جانبها، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن ما يقرب من 71 ألف شخص فروا من الفاشر والمناطق المحيطة بها منذ 26 تشرين الأول/أكتوبر.

وأفاد العديد من الأشخاص الذين وصلوا من الفاشر إلى المخيمات المكتظة بوقوع عمليات قتل واختطاف وعنف جنسي على طول الطريق. وقال «حق» إن الأمم المتحدة وشركاءها يقدمون مساعدات طارئة وسط الظروف المزرية في طويلة، لكنه شدد على أن هذه الجهود «لا تغطي سوى جزء ضئيل من الاحتياجات بسبب قيود التمويل». كما قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة إن العنف تصاعد بشكل حاد في ولايتي شمال وجنوب كردفان، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق ومعاناة المدنيين، وسط تقارير عن مقتل أطفال وعمليات إعدام في محلية بارا.

وفي بيان صدر الاثنين 3نونبر2025، أكدت لجنة مراجعة المجاعة بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي - للمرة الثانية في أقل من عام - حدوث المجاعة في أجزاء من السودان. وقالت اللجنة إن السودان لا يزال يواجه كارثة إنسانية، حيث كان يعاني أكثر من 21 مليون شخص من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام.

ونتيجة لهذه الأوضاع أصدر الحزب الشيوعي السوداني بيانا بتاريخ 7أكتوبر 2025 ، أعلن فيه إدانته لمجازر مليشيات الدعم السريع، وفي نفس الوقت اعتبر هذا العنف الجهنمي نتاجا لكل الحروب التي عاشتها السودان وعدم تقديم مرتكبيه للعدالة مما أدى إلى عودة جرائم الحرب والإبادة الجماعية. وما نعايشه اليوم هو امتداد لنهج رُسِّخ منذ مجازر دارفور الأولى، لذا فإن مواجهة هذه الجرائم تتطلب محاسبة حازمة وفورية لجميع المسؤولين عن إصدار الأوامر وتنفيذها. كما اعتبر الحزب أن انسحاب الجيش من مدينة الفاشر تصرفا غير مسؤول ويستحق الإدانة. وفي موقف واضح يعكس الخلفيات الحقيقة لهذه الحرب، يعتبر الحزب الحرب صراعا بين أجنحة الرأسمالية الطفيلية السودانية داخل البلاد من أجل السلطة والموارد ومراكمة الثروات وتنفيذا لمخطط إقليمي وإمبريالي لإضعاف الدولة وتفكيك البلاد لاستنزاف مقدرات الشعب وثروات البلاد.

إن الوضع في السودان، ودائما حسب الحزب الشيوعي السوداني، يفرض تضامنا أمميا مع الشعب السوداني ضد هذه الحرب الضروس، من خلال الضغط على الدول والمؤسسات الأممية لاتخاذ إجراءات عملية ضد المجرمين مرتكبي الانتهاكات السالفة الذكر بفرض حصار اقتصادي وسياسي وحظر تصدير السلاح والدعم اللوجيستي لهم، وإحالة الجرائم على آليات قضائية دولية ومحلية مستقلة. في الوقت نفسه يدعو الحزب طلائع الشعب وقوى الحراك الجماهيري والقوى الديمقراطية إلى توحيد الصفوف وتصعيد النضال الجماهيري السلمي، وتطوير المبادرات السياسية الهادفة إلى وقف الحرب، وانتزاع السلطة من حكومتي الأمر الواقع في بورتسودان ونيالا، والعودة إلى مسار الثورة لبناء دولة مدنية ديمقراطية تصون حقوق الإنسان وتحقق العدالة الاجتماعية.

حدث الأسبوع

أسيدون كان مزعجا في حياته وسيبقى مزعجا بعد وفاته...؟

عزيز عقاوي

سيون اسيدون، هذا المناضل المغربي من اصول يهودية، قرر كالعديد من المناضلين المغاربة الأحرار أن يختاروا ديانتهم ،ومذهبهم، وطريق دربهم ... ولم يكرروا مع العوام :»هذا ما وجدنا عليه آبائنا ...»

سيون أسيدو ، ابراهام السرفاتي، ألبير عياش ، سعيدة المنبهي ، زروال رحال ، تهاني أمين ... اختاروا دين الجماهير، ومذهب الفقراء، وطريق الكادحين، اختاروا الكتاب المقدس للطبقات المسحوقة لينير دربهم: اختاروا الماركسية و الماركسية اللينينة كاختيار وهوية ...

ولأن هذا الطريق الذي «ما اختارو من ولا» لأنه شاق، صعب، وطويل، ومحفوف بالمخاطر ، فإنهم حتما سيؤدون الثمن غاليا: الاغتيال والسجون والتعذيب والتخوين والتكفير والتهجير ...

ازداد سيون اسيدون بتاريخ 6 ماي 1948 باكادير ، وهاجر مع عائلته الى فرنسا حيت استكمل دراسته في مجال الرياضيات، واحتك بالمناضلين اليساريين قبل أن يعود الى المغرب مشبعا بالفكر الماركسي، مناضلا ضد الاستبداد محليا، والصهيونية عالميا .

لدى عودته إلى المغرب عام 1967 انضم أسيدون إلى اليسار الجديد، وتحديدا الى منظمة 23 مارس قبل أن يعتقل سنة 1972 اسوة بالعديد من مناضلي اليسار...

إن ما يميز، ويعقد وضع أسيدون (المغربي من أصول يهودية) مقارنة مع المناضلين الأخرين (المغاربة من اصول اسلامية) هو بالطبع جدور سيون اليهودية ، التي تجعله تحت مجهر المخابرات الصهيونية التي تعتبر أن كل مواطن يهودي عبر العالم ، هو مشروع مستوطن يجب العمل على جلبه الى فلسطين المحتلة في اطار المشروع الصهيوني الكبير، القاضي بتعمير فلسطين بيهود العالم، مقابل تقتيل، وتهجير، ونفي اصحاب الأرض، وأصحاب الحق: الفلسطينيون .

فالحركة الصهيونية عبر مخابراتها في كل أرجاء العالم، والتي لا تدخر جهدا في عملها الدعائي لتهجير اليهود نحو فلسطين، لن تستسيغ أي فعل رافض لهذا العمل، وبالأحرى أي مقاومة للصهيونية وخاصة من طرف مواطنين دو أصول يهودية ...وبالتالي لا يمكن إلا أن يكون المناضلين من طينة سيون أسيدون على قائمة الاستهداف الصهيوني، أظف إلى ذلك ان سيون هو منسق حركة BDS المناضلة من اجل مقاطعة المنتوجات «الاسرائيلية» .

فالصهيونية لا تخفي نياتها الاجرامية ،بل عقيدتها الاجرامية ، وهي تصرح علنا أن كل من يعادي الصهيونية فهو عمليا واوتوماتيكيا في قائمة الموتى ...

فكما كان للموساد «الاسرائيلي» اليد الطولة في اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة في شهر اكتوبر من عام 1965 ، لا يستبعد أن يكون لها يد ايضا في الوفاة الغامضة للشهيد سيون أسيدون.

خنيفرة 8 نونبر 2025